الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.10

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٠
الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي ..... (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البنود ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد دانيلي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة.إن خبرتكم الطويلة لتؤكد لنا إدارتكم المتمرسة لأعمالنا. وبوسع وفد بلدي أن يطمئنكم على تعاونه الكامل معكم.

لقد اقترح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة اسرائيل، السيد ديفيد ليفي، وضع مدونة سلوك ملزمة، للعلاقات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. وسيكون الغرض من هذه المدونة، عشية استئناف المفاوضات، تسهيل تواصل المفاوضات بلا انقطاع، وإدارة الأزمات، وتهيئة مناخ للحوار. ومن شأنها أيضا أن تسهم في تجديد الثقة بين الزعماء، وزيادة الثقة المتبادلة والتفاهم بين الشعبين.

ومدونة السلوك هذه ينبغي أن تتضمن اتفاقا متبادلا لرفض اتخاذ العنف وسيلة لتحقيق أغراض سياسية، وللتشجيع على وضع إطار للمفاوضات المباشرة. وينبغي أن تؤسس قنوات اتصال دائمة، وبخاصة خلال أوقات الأزمات، وتكفل وقف التحريض على العنف وتعزيز المصالحة والاحترام المتبادل. كما أنها ينبغي أن تحتوي على تعهد متبادل بالنهوض بالتطبيع والتشجيع عليه فضلا عن مساندة الأنشطة الإقليمية.

ما من شك في أن وضع مدونة سلوك مماثلة، قائمة على مبادئ مماثلة، يمكن أن يكون مفيدا في تسهيل إرساء القواعد الأساسية اللازمة للنهوض بجهود الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة فيما بين الأطراف في الشرق الأوسط.

وتسعى اسرائيل، جنبا إلى جنب مع احتفاظها باستعداد عسكري كاف لاحتواء الأنظمة المتطرفة في المنطقة ولمنع المغامرات العسكرية، إلى تحقيق إطار أمني إقليمي يضم جميع بلدان الشرق الأوسط لتوفير استجابة تعاونية متعددة الأطراف لجميع المشاكل الأمنية في المنطقة.

صحيح أن هذا الهدف ليس في متناول أيدينا في ظل الظروف الإقليمية الحالية. إلا أن مستقبل الشرق الأوسط ككل يتطلب العمل باستمرار على تأييد ورعاية هدف إنشاء إطار أمني إقليمي. فالحوار الأمني الإقليمي المقترن بالتنفيذ التدريجي لتدابير بناء الثقة، جنبا إلى

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86294
9786294

جنب مع عملية السلام الثنائية بين اسرائيل وجيرانها، وتواري الأعمال العدائية بين خصوم إقليميين آخرين طال العداء بينهم، أمور من شأنها أن تتيح اتخاذ تدابير أكثر طموحا في سبيل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وينبغي أن نذكر بأن التقدم المحرز في تحويل المنطقة كلها إلى بيئة أكثر سلما واستقرارا وأمنا هو الذي سيحكم - في آخر الأمر - خطى ونطاق تدابير تحديد الأسلحة في المنطقة.

إن الشرق الأوسط يمكن بالتأكيد أن يتعلم من تجارب مناطق أخرى، حيث خلقت الجهود الصادقة على الصعيد الإقليمي أطرا أمنية إقليمية ذات فائدة متبادلة. ولا تزال هناك سمات عديدة للشرق الأوسط تؤثر - في جملة أمور - على جهود وخطى تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

أولا، لا تزال المنطقة في مجموعها تفتقد وجود الاعتراف المتبادل الرسمي من قبل جميع الدول وفيما بين جميع الدول، والحدود المتفق عليها بشكل متبادل والقبول العام لاعتبار الوسائل السلمية الأدوات الوحيدة للسياسة الإقليمية.

ثانيا، إن العلاقات داخل المنطقة تتسم بعدد وافر من النزاعات والعداوات بدلا من أن تتسم بتشاطر قيم الديمقراطية والتعددية والمشاركة.

ثالثا، هناك أحلاف وخصومات إقليمية متقلبة.

رابعا، هناك افتقار للتفاهم المشترك فيما يتعلق بتعيين حدود المنطقة لأغراض الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة.

خامسا، هناك اختلالات هيكلية متعددة في مجالات مثل الثقافة السياسية والنظام السياسي، والجغرافيا، والديموغرافيا، وبنية القوات المسلحة، وتوزيع الموارد الطبيعية والثروة.

أخيرا، نحن نأمل جميعا أن تحيد جميع الدول في الشرق الأوسط عن تطوراتها الأمنية القائمة على اعتبار أن مكسب أي طرف إنما يشكل خسارة للطرف الآخر والعكس بالعكس، وتنصرف بدلا من ذلك إلى إقامة صرح تعاوني متطور.

لقد تم الاعتراف بأن الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، المنشأ في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، هو الإطار المناسب لمناقشة جميع المسائل الهامة المتصلة بجدول أعمال الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. ونحن نأسف لأن المناقشات والأنشطة المبشرة بالخير لهذا الفريق العامل قد توقفت نتيجة لإدراج أهداف مفرطة في الطموح، وغير عملية من الناحية السياسية، على جدول أعماله. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية في المنطقة إلى إظهار المرونة المطلوبة للتغلب على الاختلافات التي تعوق استمرار المحادثات.

وفي هذا السياق، تعلق اسرائيل أهمية كبيرة على اشتراك سوريا ولبنان في الفريق العامل، آملة أن يساعد هذا في التوصل إلى تدابير لبناء الثقة وتحديد الأسلحة التقليدية التي هي تدابير ستنطبق في نهاية الأمر على جميع الدول في المنطقة.

واسرائيل تعطي مكان الصدارة للترتيبات الإقليمية التي تحاول التوصل إلى حل لمشاكل الأمن والاستقرار في المنطقة كلها. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النهج لم يمنع اسرائيل من الاشتراك في، أو تأييد، جهود المجتمع الدولي المتضافرة لكبح انتشار الأسلحة التقليدية فضلا عن الأسلحة غير التقليدية كما لم يمنعها في الحالات المناسبة من تأييد الاتفاقات العالمية التي يمكنها أن تكمل الاتفاقات التي يتعين إبرامها على المستوى الإقليمي.

إن جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، يتضمن فيما يتعلق بعمل هذه اللجنة، بندين يهمان الشرق الأوسط بشكل مباشر. هذان البندان هما البند ٦٧ من جدول الأعمال المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، والبند ٧٤ من جدول الأعمال المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

لقد قيل الكثير فعلا فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتكرار الحجج والحجج المضادة لن يقدم المسألة.

إن الأطراف الإقليمية لا تنظر نفس النظرة إلى بعض الفرضيات الأساسية جدا، وإلى الشروط المسبقة

الضرورية والمبادئ التوجيهية و/أو الطرائق التي تتبع لإنشائها في نهاية الأمر.

إن الجميع يؤيدون هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. والبعض يوافق على أن أي منطقة خالية من الأسلحة النووية من هذا القبيل يجب أن تراعى فيها الخصائص المتميزة للشرق الأوسط. لكن ذلك لوحده يشكل أساسا أضيق من اللازم لإيجاد نهج مشترك لمعالجة هذه المسألة والمهمة المعقدة.

علاوة على هذا، لم تحدث تطورات مبشرة بالخير مؤخرا تجعل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة أقرب منالا في المستقبل القريب - ناهيك بالتأكيد عن دعوة البعض إلى تدمير اسرائيل، والسعي دون كلل إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها من جانب دول إقليمية عديدة راحت تتعهد في الوقت نفسه، بانضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بالامتناع عن حيازة تلك الأسلحة.

إن موقف حكومة بلدي بشأن هذا الموضوع واضح. بعد إقامة علاقات سلمية ومصالحة بين جميع الدول في المنطقة، ستكون اسرائيل راغبة بكل تأكيد في أن تنشأ في الشرق الأوسط - عن طريق المفاوضات المباشرة بين جميع دوله - منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، فضلا عن القذائف التسيارية، تقوم على التحقق المتبادل والفعال. وهذا الموقف ينعكس في رد اسرائيل، بموجب الفقرة ١٠ من القرار ٤١/٥١، الذي تضمنه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/271 المؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

ونحن لا نرى سببا يدعو إلى تغيير هذا الموقف. إن ما ينبغي تغييره في الشرق الأوسط، أولا وقبل كل شيء، هو الحالة العامة للتهديد العسكري، وعدم الاستقرار، والعنف، وعدم الرغبة في التخلي عن اعتبار استخدام القوة أداة مشروعة من أدوات السياسة.

ولم نر من المناطق الأخرى أي تقدم خارق في المساعي الرئيسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ما دام بعض أعضاء المنطقة يدعون إلى محاربة جيرانهم. وقد اعترف الأمين العام في تقريره بأنه:

"لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا في تنفيذها في فراغ سياسي وفي عزلة عن عملية التصالح". (A/48/399، الفقرة ٢٢)

والبند المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرط الأوسط" يعبر عن دافع سياسي ظاهر للاستفراد بدولة اسرائيل وتحويل الانتباه عن الخطر الحقيقي للانتشار في منطقة الشرق الأوسط، الناشئ عن قيام دول في المنطقة مثل إيران والعراق ببذل جهود سرية مستمرة للاحتفاظ بالقدرات النووية العسكرية أو الحصول عليها. ولا يمكن أن تخفي هذه الحقيقة أية عبارات تصاغ بعناية لتشكل ما يسمى بقرار معتدل يوجه إلى بلدي.

وكما ذكرت من قبل، فإن اسرائيل تؤيد بل وتساهم في الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لوقف انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والقذائف التسيارية، وذلك بوسائل قد لا يكون أقلها التزامها بآليات تقييد التصدير. وفي ضوء هذا الالتزام بعدم الانتشار صوتت اسرائيل لصالح قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢) الصادر في ١٩٦٨ والذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كذلك رحبت اسرائيل بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وفي نفس الوقت، لا تجد اسرائيل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استجابة كافية لمشاكلها الأمنية وشواغلها الإقليمية. ففي المنطقة التي ننتمي إليها، لا تعد العضوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حد ذاتها، دواء شافيا لكل الأدواء، ومن دواعي الأسف، أن هذه النقطة قد أكدتها مرارا وتكرارا الأحداث الجارية في الشرق الأوسط في هذا السياق.

وأصبح موقف اسرائيل تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، موضوعا رئيسيا لنقد لا مبرر له في القرارات السنوية التي تقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. على أنه لم يحدث أن تعرضت أي دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - بما في ذلك الدول التي وجدت لأسباب تتعلق بأمنها الوطني أنه لا يمكنها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار - لقرارات إدانة متكررة بشأن مسألة عضويتها في المعاهدة.

ليس هناك محل لانتقاد اسرائيل على أساس تصورات خارجية للحالة السياسية والأمنية لاسرائيل أو على أساس تجارب وعظات وطنية ذاتية في مناطق

أخرى. لقد كان هـذا الموضـوع، وسيظل، قضية تتعلق بوضوح بالمصالح الأمنية السيادية لاسرائيل. ولذلك، نناشد جميع الوفـود أن تقاوم الإغراء السنوي الذي يدفعها إلى إظهار تأييدها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مـن خلال إدانة اسرائيل. لقد حان الوقت لأن يصبح نبذ هذه الممارسات التمييزية من قبل الجمعية العامة ولجانها جزءا لا يتجزأ من مفهوم الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وإذا أرادت هذه اللجنة أن تكون لأعمالها صلة بالحالة المتطورة في الشرق الأوسط من حيث العواقب الخطيرة والحقيقية للانتشار، فيجدر بها أن تتناول الأخطار التي تثيرها إيران والعراق.

ومؤخرا قام نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اسرائيل بتذكرة الجمعية العامة بذلك حين قال:

"قبل بضع سنوات لا أكثر، اضطر العالم قاطبة إلى تشكيل ائتلاف لمواجهة ديكتاتور عدواني سعى إلى غزو بلد مجـاور وإرهـاب منطقتنا بأكملهـا. واليوم، نواجه أخطارا جديدة بل وأكثر تطرفا، ولكن دروس التجربة الأخيـرة لم تستوعب بعد، والعديد من البلدان تغض البصر عن هذا التهديد.

"فلا تزال قيادة إيران تتكلم بلهجة تهدد دولة اسرائيل وتدعو إلى تدميرها. ومـع ذلـك، لا يـزال المجتمع الدولـي يعيرهـا آذانـا صمـاء ويرفض الإعراب علنـا عن معارضتـه لسياسـات إيـران وإعلاناتها وأفعالها.

"إن جهود إيران، ... تمثل أكبر تهديد للأمن والاستقرار في الشـرق الأوسـط وما يتجـاوزه. وعواقب برنامج الأسلحـة الإيراني تتعدى بكثيـر الحدود الجغرافية لمنطقتنا فهـي تهدد أمن أعضاء آخرين في المجتمـع الدولـي ومصالحهم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٥)

لذلك يتعين على جميع الدول الأعضـاء المهتمـة بالحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور وبمنع المزيد من التطورات الخطيرة أن تمارس كـل نفوذهـا وأن تتخذ خطوات ملموسة قبل فوات الأوان. ينبغي أن نستوعب الدروس التي تعلمناها من مسار الأحداث في العراق.

وشواغلنا بشأن المساعي الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إطلاقها لا ينبغي أن تنسينا تجاهل العراق المستمر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وجهودها المتواصلة لتقويض أنشطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولإخفاء قدراتها الحقيقية في ميدان أسلحة التدمير الشامل، ولتضليل مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله.

والتقرير الأخير (S/1997/774) الذي قدمه الأمين العام في ٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في العراق يذكر أن:

"اللجنة مقتنعة بالحاجة إلى أن يصر المجلس على أن يفي العراق بالتزامه بالكشف التام عن جميع أسلحته المحظورة والبرامج المرتبطة بها. ولا بديل عن توخي الصدق تماما في حد ذاته وبوصفه دعامة لوفـاء اللجنـة بولايتهـا. وهـذا شـرط حاسـم" (S/1997/774، الفقرة ١٥١)

في ظل تلك الخلفية، يكون أثر المحاولات التي تبذل لتطبيع العلاقات مع النظام العراقي هـو تقويض هدف المجتمع الدولي كله، ذي المقام الأول من الاعتبار، أي هدف تخليص العراق مما لديه من أسلحة التدمير الشامل.

اسمحوا لـي أن أقول بضـع كلمات عـن موضوع برنامج الأمم المتحدة للإصـلاح فيما يتصل بنزع السلاح وتحديد الأسلحـة. أن اسرائيـل تقدر النية المبداة للاستجابة بصورة فعالة لأولويات الدول الأعضاء في هذا المجال، بإعادة التنظيم الإداري لقدرات الأمانة العامة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/51/950).

ويجب أن نحرص على المحافظـة في هذه العملية على حيوية مؤتمر نزع السلاح في جنيف بل أن نعززها. ويجمل بالمرء أن يتساءل بأمانـة عن ماهية الأغراض والمهام التي يمكن أن تخدمها الهياكل الأخرى، المتعددة الأطراف، مثل هذه اللجنة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، عما إذا كانت هناك حقا أي نتائج عملية يمكن توقعها من عقد "جمعية مناظرة" أخرى وكلفة مثل الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

ينبغي أن نفعل هذا بغية التعبير على نحو أفضل عن الثقة والتعاون العالميين المتزايدين، وكذلك عـن الحاجـة المتزايـدة العجلـة لوقف التكديس المنقطـع

النظير والمزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، والسعي السري إلى امتلاك أسلحة التدمير الشامل في مناطق أخرى.

والاتفاقات أو المعاهدات التي يتعين أن نجري التفاوض بشأنها وأن نبرمها ينبغي أن تكون مهيئة للانضمام العالمي لها حقا. لا أن تظل شاغلا للدول المتشابهة في أفكارها، وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آليات التحقق التي تتضمنها المعاهدات يجب أن تستكمل بآليات إنفاذ يعتمد عليها حتى نضمن عدم الاستهانة بتعهدات تحديد الأسلحة ومعاقبة البلدان التي لا تأخذها مأخذا جديا.

وفي سياق برنامج عمل اللجنة، يجب أن نتذكر على الدوام أن الملايين التي هلكت نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة والصراع المدني منذ ١٩٤٥ هم شهود على القدرة التدميرية التامة المطلقة للأسلحة المصنفة على أنها "تقليدية". فالمشاكل إنما تكمن في الاستخدام المستهتر للأسلحة بشتى صفوفها على يد النظم غير المسؤولة.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بوجهات النظر التي أعرب عنها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأيام الأخيرة، وبالاهتمام المتجدد بكبح انتشار الأسلحة التقليدية بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. وأعتقد أن المبادرات المتخذة، وخاصة في بعض المناطق دون الإقليمية في أفريقيا لوضع تدابير عملية وقابلة للتنفيذ للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة، ينبغي أن تحظى بالتشجيع والتأييد. وهي شاهد على أن هذه الخطوات العملية المتفق عليها، تدفع، متجاوزة أهمية الصكوك القانونية، الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي إلى الأمام بأكثر من أي شيء آخر.

أود أن أذكر بعض الملاحظات الختامية. إن عملية السلام بين اسرائيل وجيرانها قد تشهد نكسات مؤقتة وفترات توقف بسبب المواضيع الدقيقة المطروحة والآثار المترتبة عليها بالنسبة للمصالح الوطنية للأطراف المعنية. ومع ذلك ينبغي ألا نغفل الإنجازات المرموقة لهذه العملية الحديثة نسبيا، التي بدأت قبل ٢٠ عاما رغم كل توقعات الفشل وفي مواجهة العقبات العديدة والشكوك الكثيرة. فالعلاقات الاسرائيلية - العربية في عام ١٩٩٧ تختلف كثيرا في نواح إيجابية متعددة نتيجة لمعاهدتي السلام مع مصر والأردن، والمصالحة التاريخية مع الفلسطينيين.

واحتمالات المستقبل في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط بأكمله تتوقف على خطى تحوله إلى جزء من العالم يكون أكثر ودا وسلاما. والعلاقات الاسرائيلية العربية ليست سوى عنصر واحد من صورة أكبر، وأكثر تعقيدا، للشرق الأوسط كله. وتحسين المناخ السياسي، والبناء التدريجي للثقة والطمأنينة عن طريق تدابير الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي، أمران يمكن أن يعزز كل منهما الآخر. وينبغي أن يكونا هدفين يتطلع إليهما ويسعى إلى تحقيقهما الجميع.

السيدة العلوي (البحرين): اسمحوا لي في البداية أن أوجه إليكم باسم وفد بلادي التهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإننا لعلى يقين بأن قدرتكم وكفاءتكم ستقودان أعمال لجنتنا إلى النتائج المرجوة. وأود في هذه المناسبة أن أتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب، وأرجو لهم النجاح في الاضطلاع بالمهام الكبيرة المنوطة بهم.

بانتهاء الحرب الباردة تقلص خطر إمكانية استعمال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولم يعد هناك مبرر لوجود ترسانات نووية أو نظام للأمن يقوم على أساس التحالفات العسكرية المتنافسة وسياسات الردع النووي. إن الفرصة متاحة الآن أمام المجتمع الدولي لكي يواصل جهوده من أجل نزع السلاح النووي باعتباره مسألة ذات أولوية عالية. ويرى وفد بلادي أن من الضروري تعزيز الأمن في عصر ما بعد الحرب الباردة عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية تمهيدا للقضاء عليها في نهاية المطاف. ومن هذا المنطلق رحبت بلادي بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية التي نصت على وجود التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات.

إن التفاوض بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية يجب أن يحظى بأقصى قدر من اهتمام وجهود المجتمع الدولي. ويرى وفدي بأنه لا بد من مواصلة السعي لإنشاء نظام موثوق به للتحقق يتصدى للأخطار المتزايدة للأسلحة البيولوجية. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها

فيما يتعلق بوضع المعايير والاتفاقات المتصلة بتلك الأسلحة.

وإيمانا من دولة البحرين بضرورة التعاون الدولي في تطهير عالمنا من الأسلحة الفتاكة، فقد صادقت في شهر نيسان/أبريل الماضي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

إن البحرين، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى أن من الضروري تحقيق عالميتها دون تقييدها بأية اعتبارات أو استثناءات. وفي الوقت ذاته، تود التأكيد على ضرورة الحفاظ على استمرار المعاهدة والالتزام بأحكامها والسعي إلى تحقيق مقاصدها، لما تمثله من دعامة هامة لاستقرار السلم والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، على الرغم من محدودية ضماناته، يعتبر خطوة أولى إيجابية باتجاه الضمانات الأمنية الشاملة لجميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية.

إن وفد بلادي يؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وفي اعتقادنا أن هذه الدورة توفر هيكلا كفؤا لجهود نزع السلاح، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. كما أنها ستقدم حافزا قيما للمزيد من التدابير في مجال الحد من الأسلحة ووضع تدابير لبناء الثقة، واستعراض وتقييم الحالة الدولية الراهنة من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أنحاء شتى من العالم هو أحد التدابير التي يمكن أن تضمن أكبر قدر من فعالية عدم انتشار هذه الأسلحة. كما أنها تعد خطوة إيجابية تجاه بلوغ هدف نزع السلاح النووي العالمي وأحد التدابير التي تسهم في التوصل إلى نزع السلاح العام والشامل. وستساعد على حماية الدول الواقعة في تلك المناطق من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

لهذا فقد أيدت البحرين كافة المبادرات التي اتخذت في هذا الشأن، ومن بينها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، إيمانا منها بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وتجنيبها ويلات هذه الأسلحة المدمرة، وتمكين دولها من تمويل مشاريعها التنموية ورفع مستوى معيشة شعوبها. كما أنها ستكون عاملا مساندا لمسيرة السلام ومعززا للثقة والأمن على المستوى الدولي والإقليمي.

إن اسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها لا تزال ترفض قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، باعتبارها خطوات لا بد من السعي بها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو أمر أساسي لإقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة.

إن البحرين تؤيد الجهود المبذولة للقضاء على الألغام المضادة للأفراد، باعتبارها خطرا يهدد السكان المدنيين وتنميتهم الاقتصادية. كما تؤيد الجهود التي تهدف إلى إقرار تدابير فعالة بغية وضع نهاية للاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد، بهدف الإزالة الشاملة لتلك الألغام، لما لهذه المسألة من آثار إنسانية. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالجهود الجارية لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على هذه الأسلحة. كما نشيد بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام والوعي بخطر الألغام في سياق عمليات السلام.

إن التعاون الدولي في مجال الحد من التسلح، سواء التقليدي أو النووي سيظل دائما هدف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي يسعى إليه، لا سيما وأننا نعيش اليوم في عالم متكامل اقتصاديا وأمنيا، وأن مستقبل الجنس البشري يطرح تحديات ينبغي لجميع الدول أن تواجهها بروح التعاون والبناء. والأمم المتحدة ستبقى المحفل الدولي الوحيد للمناقشة والحوار والدبلوماسية الهادئة للتوصل إلى حلول للمشاكل المشتركة. ومن هنا تتجلى أهمية الحاجة إلى التعاون الدولي وتكثيف الجهود بين الدول لتحقيق ظروف قوامها الثقة والتعاون يمكن من خلالها تحقيق هدفها الأساسي في صيانة السلم والأمن الدوليين.

السيد فيداوري (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يطيب لي أن أهنئكم، ياسيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة الأولى، وفي خبرتكم ضمان لنا بأن دفة أعمالنا ستوجه بمهارة. ونود أن نؤكد لكم، ولأعضاء هيئة المكتب الآخرين، تعاوننا التام. ونود كذلك الإعراب عن تقديرنا لسلفكم، السفير سيشو، من بيلاروس، على عمله وإسهامه في اللجنة خلال دورتها السابقة.

تؤيد بوليفيا البيان الذي أدلى به، بالنيابة عن مجموعة ريو، وفد باراغواي في الأسبوع الماضي. ونود أن ننوه بأنه منذ إنشاء جماعة ريو تحدثت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لأول مرة، كأنها بلد واحد في هذه اللجنة، في عدد من الشؤون المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، مما يدل على مستوى التناسق الذي بلغناه.

يضاف إلى ذلك، أننا نعلم جميعا أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ما برحت تشجع وتؤيد تقليديا السياسات الرامية إلى تعزيز السلم ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونود، في هذا السياق، أن نذكر، على سبيل المثال، معاهدة تلاتيلولكو التي أنشـَأت، منذ ٣٠ عاما، منطقة شاسعة خالية من الأسلحة النووية. وهناك مبادرة أخرى، أحدث عهدا، هي العمل المشترك الذي قامت به منظمة الدول الأمريكية بإعلان إقليمنا منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن موقف بوليفيا الذي لا يحيد عنه، في رفض تكديس الأسلحة، يجعلنا ننظر بقلق إلى المصالح التجارية الساعية إلى تشجيع التسلح من أجل الحرب، فتضير بذلك ما أنجز حتى اليوم في سبيل الحفاظ على السلم وتعزيز الديمقراطية في قارتنا، كما تحول إلى هذه الأعراض موارد لازمة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبنا.

ونحن، إذ نتوخى تعزيز عمليات التكامل السياسي والاقتصادي الجارية الآن، وبخاصة الإسهام في توطيد الاستقرار الإقليمي، ننادي بإزالة ما هو موجود من الألغام الأرضية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خصوصا على الحدود المشتركة، وذلك وفقا للتعهدات التي قطعت في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي، وتمشيا مع الحاجة الملحة إلى تشجيع علاقات الصداقة بين البلدان المتجاورة.

إن ما يبرز بوضوح في أي تقييم للتقدم المحرز في مضمار نزع السلاح خلال السنة الماضية، هو ما حدث في أوسلو من اعتماد اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتدمير تلك الألغام. إن بوليفيا سعيدة بعقد هذه المعاهدة، وسوف تشترك في تقديم مشروع القرار الذي يدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى هذا الصك القانوني الهام. ونحن ملتزمون كذلك بحضور الاجتماع القادم بأوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ويرحب بلدي ببدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، وبإنشاء منظمة تلك الاتفاقية في لاهاي. ويطيب لنا كذلك أن نرى قوة الدفع التي اكتسبتها "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، وتدمير تلك الأسلحة"، بالعمل الجاري على تزويد تلك الاتفاقية بآليات للتحقق.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تقدر بوليفيا الوظيفة التي يؤديها سجل الأسلحة التقليدية الذي يمكن توسيع نطاقه بحيث يشمل الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. ونرحب كذلك بأية مبادرة يقصد منها زيادة الشفافية في التسلح.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، نود أن ننوه بتوقيع عدد كبير من البلدان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء أمانتها التقنية المؤقتة. ونرحب، في هذا السياق، بالانضمامات الجديدة، من الدول، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما انضمام البرازيل، وننادي بتحقيق الطابع العالمي للمعاهدة وبتنفيذها تنفيذا كاملا.

ونود، بغية تعزيز نظام عدم الانتشار، أن نذكّر بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها في ١٩٩٥ بصدور القرار الخاص بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. إن المبادئ والأهداف التي حددت في ذلك الوقت ينبغي أن تكون موجهة للعمل التحضيري لمؤتمر الاستعراض في سنة ٢٠٠٠. وقد كان الاجتماع الأول للجنة التحضيرية خطوة في هذا الاتجاه.

ونشجع كذلك المباحثات المباشرة التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في سياق اتفاقات "ستارت"، بغية تخفيض ترسانتهيما النوويتين. ونعتقد أن هذا التقدم، الذي يحدث في مناخ ملائم يتسم بتغيرات عميقة، إنما يؤكد من جديد اعتقادنا بأن القضاء على الأسلحة النووية قضاء كاملا ونهائيا من على وجه البسيطة يجب أن يكون هدفنا المنشود.

ويجدر هنا أن نذكر بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مسألة مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها، وهي فتوى تترتب عليها التزامات

ذات طابع قانوني بإجراء وإتمام التفاوض، بحسن نية، على نحو يؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه. وتعتقد بوليفيا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي إحدى طرق تعزيز عدم الانتشار. ولذا نؤيد مبادرة إعلان نصف الكرة الجنوبي منطقة واسعة خالية من تلك الأسلحة، وهو أمر سوف يساعد، بدوره، مناطق مثل الشرق الأوسط على الانضمام إلى مثل تلك الترتيبات، التي يتم الدخول فيها بحرية وتحظى بالاعتراف الدولي.

ونؤيد البرنامج المرحلي المتدرج لنزع السلاح النووي الذي اقترحه أكثر من ٢٥ وفدا وساندته حركة عدم الانحياز. ويرى بلدي أن من الأمور ذات الأهمية القصوى تنشيط مؤتمر نزع السلاح، حتى يستطيع أن يسترد مرة أخرى طابعه بوصفه محفلا حقيقيا للتداول والتفاوض.

وتمشيا مع الحالة الدولية الراهنة، وعلى أمل أن يتيح لنا عقد دورة الجمعية العامة الإستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح فرصة النظر في مسائل نزع السلاح النووي والتقليدي، نحن نهيب بجميع الدول أن تبدي المرونة المنشودة كي يتسنى التوصل إلى اتفاقات حول أهداف تلك الدورة وجدول أعمالها.

السيد تانتش (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، في مستهل كلامي، أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة الأولى. وإني واثق أنه بفضل قيادتكم الحكيمة والمقتدرة سيتوفر لهذه اللجنة الإرشاد الذي تحتاجه للنجاح في معالجة جدول أعمالها المليء بالتحديات. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، السفير ألكسندر سيشو، من بيلاروس، على إدارته الماهرة لعمل اللجنة الأولى.

إن تركيا، كدول كثيرة، ملتزمة بهدف نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وينبغي السعي إلى هذا الهدف بروح عملية، من خلال نهج متوازن ينطوي على خطوات تتعلق بكل الأسلحة، النووية منها والتقليدية معا. إن النجاح في مبادرات نزع السلاح وتحديد الأسلحة مرهون، أولا، بإيجاد جو سياسي يوحي بالثقة. وكي يكون أي تدبير من تدابير نزع السلاح أو تحديد الأسلحة، تدبيرا ناجحا يجب أن يحقق أمنا غير منقوص للبلدان المعنية بدون الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي. ويجب أن يتضمن تحققا وافيا وملائما. وما لا غنى عنه إيجاد المزيد من الشفافية في قضايا الدفاع لتفادي عدم اليقين، وسوء الفهم، وانعدام الشعور بالأمن. إن التحقق الوافي والشفافية هما مبدآن أساسيان في نزع السلاح.

وقد كان التركيز الرئيسي في جدول أعمال هذا العام واقعا على الألغام الأرضية. وفي رأينا أن تعدد أبعاد تلك الأجهزة أمر يتقضي النظر فيها من ناحيتين معا، الناحية الإنسانية وناحية نزع السلاح. إن تركيا كانت مدفوعة، في المقام الأول، بأسباب إنسانية حينما أعلنت، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقفا اختياريا مدته ثلاث سنوات، قابلة للتجديد، على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي تشترك حاليا في عمليات إزالة الألغام في يوغوسلافيا السابقة.

إن الطريق الأشد واقعية للعثور على حل لقضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد يتمثل في سلوك نهج متدرج على مراحل، وفي استهداف نظام يمكن تنفيذه تنفيذا فعالا، ويكون متضمنا آلية قوية للرقابة وكفيلا باكتساب الصبغة العالمية الكاملة.

ونرحب بنتيجة مؤتمر أوسلو الدبلوماسي. والغرض الرئيسي من عملية أوتاوا هو إيجاد صك عالمي يحظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لجميع الدول هو أن تنضم في خاتمة المطاف إلى حظر كامل. بيد أن البيانات التي أدلت بها عدة وفود في الأسبوع الماضي في هذه اللجنة بينت أن العملية، على الرغم من تمتعها بتأييد واسع في أوساط المجتمع الدولي، لن يتحقق لها الطابع العالمي الكامل. إن المساحة التي سوف تترك، في الوقت الحاضر، خارج مدى عملية أوتاوا، تناهز ٣٧ مليون كيلومتر مربع، وهي مساحة تمثل ربع اليابسة. ولا نزال نؤكد أنه في سبيل الاستجابة لشواغل أمنية، لها ما يبررها، لدى دول كثيرة، ومنها دولتي، ينبغي أن يكون التوصل إلى هدف الحظر الكامل على إنتاج وتخزين ونقل واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على مراحل مصممة تصميما واقعيا. ويكون مؤتمر نزع السلاح في جنيف هو المحفل الأنسب لكفالة التوصل إلى الأهداف الانتقالية، والأهداف الأطول أجلا لحل مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولتحقيق الطابق العالمي المنشود.

ونشير أيضا إلى أن البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر قد نُقح في أيار/مايو عام ١٩٩٦؛ وقد تحدد بذلك نطاق إباحة الاستخدام المسؤول، والمشروع بالتالي، للألغام الأرضية المضادة

للأفراد. ومن ثم، ينبغي، كخطوة مباشرة أولى، تشجيع الانضمام العالمي للاتفاقية وللبروتوكول الثاني الملحق بها بصيغته المنقحة.

وفي العام الماضي، وقعت تركيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نفس اليوم الذي افتتحت فيه للتوقيع. وتمثل المعاهدة صكا عظيم الأهمية لتعزيز قضية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونحن نرحب بإنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا. ومما يدعو للتفاؤل أن ١٤٨ بلدا، بما فيها بلدي، قد وقعت على المعاهدة، وأن سبع دول قد صادقت عليها. ونحن نولي أهمية بالغة لدخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك، لا سيما الدول التي يلزم الحصول على تصديقها كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وتقوم تركيا، من جانبها، بالتحضيرات اللازمة لعرض المعاهدة على البرلمان التركي للتصديق عليها. وتقوم تركيا أيضا بترقية بنياتها الأساسية من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب نظام التحقق.

والخطوة المنطقية التالية بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تكون الشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بجنيف بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية، التي تعرف باتفاقية الوقف.

وقد كانت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي عقدت في نيسان/أبريل من هذا العام، تطورا هاما آخر. ونحن نرحب بالبيان المشترك الذي أصدرته الدول النووية الخمس في تلك المناسبة، والذي عبر عن تصميم هذه الدول على مواصلة التنفيذ الكامل لجميع أحكام المعاهدة، بما فيها أحكام المادة السادسة.

إن مؤتمر القمة الذي عقد في هلسنكي في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ بين رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة قد ترك أثرا إيجابيا على عملية نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. ونرحب أيضا بالاتفاق الذي توصلا إليه بشأن هذه المسألة، والذي تكرر توكيده عند توقيع وزيرة الخارجية أولبرايت ووزير الخارجية بريماكوف بروتوكول معاهدة هنا في نيويورك الشهر الماضي. ونأمل أن يوفر ذلك قوة الدفع اللازمة للتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) وللتفاوض بشأن معاهدة ستارت الثالثة.

وسيسهم قرار البرازيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق عالمية هذا الصك ذي الأهمية الحاسمة.

ونحن نؤيد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية حيثما أمكن ذلك، بوصف ذلك خطوة إيجابية نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في قيام عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء المناطق الخالية من هذه الأسلحة بناء على معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبليندابا.

وينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول المعنية، بما في ذلك آسيا الوسطى، وهي المنطقة التي تربطها بتركيا روابط تاريخية وثقافية وثيقة. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج المؤتمر الدولي الذي عقد في طشقند بأوزبكستان، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، تحت عنوان "آسيا الوسطى - منطقة خالية من الأسلحة النووية"، حيث قررت كل من أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إنشاء نظام جديد لتحويل آسيا الوسطى إلى منطقة لا نووية. ونأمل أن تؤتي الجهود الجارية لبلدان تلك المنطقة ثمارها في وقت قريب، مما سيسهم ليس فقط في التعاون الأمني الإقليمي، بل أيضا في تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، تظهران رغبة المجتمع الدولي في التخلص من هذه الأنواع من الأسلحة. ونحن نعلق أهمية كبيرة على بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي صادقت عليها تركيا في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٧. ويحدونا أمل في أن تحظى الاتفاقية بالعالمية والامتثال الكاملين على نحو عاجل.

ومن دواعي سرورنا أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص للتفاوض على بروتوكول تحقق لاتفاقية

الأسلحة البيولوجية والسمية قد عقد دورتين بناء على نص متداول قدمه رئيسه. ونأمل أن تختتم هذه المفاوضات في تاريخ قريب، وأن تتوج باعتماد بروتوكول يعزز نظام الاتفاقية ويلقى قبول جميع الدول الأطراف.

وكما قال ممثل الولايات المتحدة عن حق في الأسبوع الماضي فإن:

"التهديدات التي تثيرها أسلحة الدمار الشامل لم تختف بعد، وعواقب الأفعال التي قد تحدث عن تعمد أو سوء تقدير يمكن أن تكون مروعة". [انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، اللجنة الأولى، الجلسة الرابعة]

وعلى مر السنين، ظلت تركيا تؤيد مفهوم الشفافية في المجال العسكري. والشفافية في حد ذاتها هي أداة لبناء الثقة، وهو ما من شأنه أن يحد من الريبة فيما بين الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد ساهم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، منذ إنشائه في عام ١٩٩٢، مساهمة كبيرة فعلا في جهود تعزيز الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية. ونشاطر الأمين العام ملاحظاته، التي وردت في تقريره الأخير المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ [A/52/316]، والقائلة بأنه كي يحقق السجل إمكاناته، ليس من المهم فقط زيادة المشاركة فيه، وإنما من المهم أيضا توسيع نطاقه. وإننا ندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة، خاصة الذين ينتمون إلى منطقة الشرق الأوسط المجاورة، إلى المساهمة في تحقيق هدف العالمية المنشود بالاشتراك في السجل. ومن نافلة القول إن مشاركة بلدان المنطقة ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والاستقرار والأمن في المنطقة. وأود أيضا أن أذكر أن نظاما مشابها للتسجيل قد اعتمد، بمبادرة من تركيا، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ونحن نشدد على الدوام على الحاجة الماسة إلى قيام نظام ضمانات أكثر فعالية. وقد أتاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥ فرصة طيبة لاستعراض عيوب الضمانات وأنظمة التحقق الراهنة. ودعا المؤتمر كذلك إلى زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كشف الأنشطة النووية غير المعلنة.

ونحن مسرورون لأن برنامج ٩٣+٢، الذي ظل قيد نظر السلطات المختصة في الوكالة منذ عام ١٩٩٣، قد اكتمل في صيغته النهائية في حزيران/يونيه ١٩٩٧. إن هذا البرنامج، الذي يرمي إلى تحسين فعالية نظام الضمانات، يقلل من إمكانية تنفيذ برامج سرية للتسلح النووي. وإننا نؤيد تماما تدابير البرنامج الجديد التي تنطوي على حصول أوسع على المعلومات، ووصول مادي، بما في ذلك عمليات تفتيش بدون إشعار مسبق، واستخدام أساليب اختبار العينات البيئية.

إن تركيا، التي تحف بها من شرقها وغربها المفاعلات النووية ذات التكنولوجيا القديمة من نوع WWER، تهتم منذ زمن طويل بقضايا السلامة النووية. ونشعر الآن بالارتياح لأن اتفاقية السلامة النووية، التي توفر إطارا أدنى من التزامات السلامة، قد دخلت حيز النفاذ وأن الاجتماع الاستعراضي الأول لها قد تقرر عقده في العام المقبل.

وتأمل تركيا أن تدخل الاتفاقية المشتركة المتعلقة بالنفايات المشعة وبالمسؤولية النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في فيينا في أيلول/سبتمبر، حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن وأن تشكل إطارا قانونيا لتحميل البلدان المضيفة المسؤولية عن أنشطتها النووية. وفي الوقت نفسه، نحن لا نعتبر الاتفاقية المشتركة سوى صك تحفيز. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء القضايا التي لم تحل بعد، لا سيما القضايا المتصلة بنقل المواد المشعة. وتؤمن تركيا بفائدة الشروع في إنشاء صك ملزم منفصل بشأن النقل المأمون للمواد المشعة. على أن يتضمن هذا الصك تدابير متسقة ومتعددة الوسائط وملزمة بشأن النقل المأمون.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة منظومات إطلاق هذه الأسلحة، هو مبعث انشغال بالغ للمجتمع الدولي، وبالطبع لبلدي. وتعطي تركيا أولوية قصوى للجهود الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة ووسائل إطلاقها. وفي هذا السياق، انضمت تركيا في ٢٥ نيسان/أبريل عام ١٩٩٧ إلى نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف. ونحن نعتزم المشاركة بنشاط بالغ في عمل هذا النظام.

إن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا هي حجر الزاوية للهيكل الأمني الأوروبي، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٦ بعد مفاوضات طويلة

بشأن قضايا جناح المعاهدة قد دخل حيز النفاذ بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. فثمة اتفاق عام على أن تتكيف المعاهدة مع التغيرات المواتية الحاصلة في الميدان السياسي والأمني في أوروبا منذ الفترة التي تم التوقيع فيها أصلا على المعاهدة. ومن دواعي التشجيع إذن أن نلاحظ أن المناقشات التي أجريت في فيينا بشأن إبرام اتفاق إطاري يتعلق بعناصر رئيسية معيَّنة للتكيف قد اختتمت بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام.

وفي الختام، أود أن أتناول بالذكر صلة عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي هي عملية هامة، بأنشطة المنظمة في مجال نزع السلاح. وهذا يتطلب تقييما جيدا للهيكل الحالي وللسبل والوسائل الآيلة إلى تعزيز فعالية العمل الجاري، ولا سيما داخل إطار مؤتمر نزع السلاح. وسنواصل الإسهام في الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي في البداية بأن أعرب، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن تهانئنا لكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإنني على يقين بأنكم ستقودون عمل اللجنة إلى نهاية ناجحة نظرا لما تتحلون به من مهارات دبلوماسية وخبرة وفيرة. وأؤكد لكم أن وفد بلادي سيتعاون بنشاط معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين ومع سائر الوفود.

تجتمع اللجنة وسط تعالي الأصوات المطالبة بتحقيق نزع شامل وكامل للسلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. وتشعر أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية، بقلق كبير إزاء التجارب النووية التي تتواصل حتى بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإزاء التحسين النوعي للترسانات النووية وتحديثها. وهي تطالب بأن تزال الأسلحة النووية إزالة كاملة من على وجه الأرض، وذلك بأسرع وقت ممكن.

ومثلما تدرك جميع البلدان بالفعل، فإن وجود الأسلحة النووية بالذات يشكل تهديدا متواصلا للسلام والأمن العالميين. ومع ذلك، لم تتخل الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مذهب الردع النووي الذي عفا عليه الزمن. فبدلا من ذلك، راحت تحاول إضفاء الطابع الشرعي على وجود الأسلحة النووية واستعمالها. وهي لا ترغب حتى في الإعراب عن استعدادها لإزالة الأسلحة النووية على أساس مرحلي. وإن محاولة الإبقاء على الترسانات النووية وإنتاج أنواع جديدة من الأسلحة النووية في حين تجري المجاهرة بحديث الردع النووي هي محاولة لم يعد من الممكن إعطاؤها أي مشروعية حيث أن الحرب الباردة قد حطت أوزارها.

ويرى وفد بلادي أن نزع السلاح النووي ينبغي إيلاؤه الأولوية في إطار نزع السلاح العام، وأن الهدف ينبغي أن يتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلى أساس هذا الفهم يؤيد وفد بلادي عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، لكي يبحث فيها موضوع نزع السلاح النووي باعتباره بندا رئيسيا في جدول أعمالها.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف وقفا كاملا تجارب الأسلحة النووية وإنتاجها، وأن تقدم ضمانات كاملة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال أسلحتها النووية تحت أي ظرف من الظروف. ويلزم من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، إبرام اتفاق يكون ملزما دوليا.

ويود وفد بلادي أن يشارك حركة بلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى غير حائزة للأسلحة النووية في حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الدخول في مفاوضات دولية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن برنامج عمل إزالة الأسلحة النووية الذي قدمته وفود ٢٨ بلدا من بلدان عدم الانحياز، بما في ذلك بلدي، إلى مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس الماضي يمكن أن يشكل الأساس لإجراء مفاوضات نووية.

إن للسلام والأمن الإقليميين دورا هاما في كفالة الأمن الدولي. وثمة دلائل على ظهور اتجاهات نحو الانفراج والتعاون في عدة أماكن من العالم إثر انتهاء الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن إرث الحرب الباردة ما زال باقيا على ما كان عليه في المنطقة الشمالية الشرقية من آسيا، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية، والحالة غير المستقرة ما زالت مستمرة فيها. وهذا الوضع وثيق الصلة بالتواطؤ العسكري لقوى خارجية وسباق التسلح الذي تقوم به. فالتآمر العسكري القائم بين الولايات المتحدة واليابان، وبين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، هو الآن أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى، وكثيرا ما تجري في المنطقة مناورات عسكرية مشتركة ذات نطاق ضخم.

ولقد أدخلت كوريا الجنوبية في السنوات الأخيرة في ترسانتها معدات عسكرية أحدث، وذلك على نطاق ضخم. وتعاقدت كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة على شراء طائرات أواكس يزيد ثمنها على ٣ بلايين من الدولارات، وهي طائرات تتضمن أكثر نظم الإنذار والمراقبة المحمولة جوا تطورا، كما تعاقدت على شراء قذائف "استنغر" بقيمة ٣٧٠ مليون دولار. ولدى كوريا الجنوبية عقد آخر لشراء قذائف من فرنسا. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن الدول الكبرى، التي تتحدث بحماس عن قلقها إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية تتسابق فعلا على خوض سوق الأسلحة في كوريا الجنوبية مما يعرض للخطر السلام والأمن في شبه الجزيرة. ونحن نطلب إلى البلدان المحبة حقا للسلام أن تكون يقظة إزاء التصرفات المتناقضة التي تقوم بها الدول الكبرى التي تدعي أنها حماة السلام والأمن من جهة، وهي تجني الأموال عن طريق الاتجار بالأسلحة من جهة أخرى.

إن الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية تتطلب وضع ترتيب للسلام في تاريخ مبكر. وإن صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية مرتبط بالسلام في شمال شرقي آسيا وفي بقية أنحاء العالم أيضا. ولا يمكن إحلال سلام دائم بوجود نظام الهدنة الحالي، فهو ليس حربا ولا سلاما.

ولقد اقترحنا بالفعل إنشاء آلية للسلام تحل محل نظام الهدنة القديم، وتقدمنا مرة أخرى في شباط/فبراير من العام الماضي باقتراح مفصّل للاستعاضة عن اتفاق الهدنة باتفاق مؤقت يمنع احتمال وقوع مواجهة عسكرية في المنطقة المنزوعة من السلاح. وإن اقتراحنا بإبرام اتفاق مؤقت هو اقتراح عادل ومعقول، يأخذ بعين الاعتبار السياسة الراهنة للولايات المتحدة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية التي يبدو أنها محفوفة بمخاطر مفاجئة. وتعبّر اقتراحاتنا عن محاولاتنا السلمية لتفادي وقوع حرب أخرى، وإحلال سلام دائم في كوريا، وصون السلام والأمن في شمال شرقي آسيا أيضا.

وعندما أرادت الولايات المتحدة أن تبدأ عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية عن طريق اقتراح إجراء محادثات رباعية الأطراف، أعربنا عن استعدادنا لإجراء هذه المحادثات، وحضرنا جولتين من المحادثات الأولية في نيويورك. وبما أن هدف تلك المحادثات الرباعية الأطراف، صون السلام في شبه الجزيرة الكروية، فإن المسائل المتعلقة بإبرام اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وانسحاب قوات الولايات المتحدة، ينبغي أن تتصدر بنود جدول الأعمال. فانسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية أمر ضروري لكي تستأصل من جذورها احتمالات نشوب حرب جديدة في شبه الجزيرة الكورية، ولإرساء الأساس الصلب لإحلال سلام دائم في شمال شرقي آسيا ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وتبقى "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية حجر عثرة في طريق التوصل إلى ترتيب للسلام في شبه الجزيرة الكورية. إن "قوات الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية هي قوات الولايات المتحدة، و"قيادة الأمم المتحدة" هي قيادة الولايات المتحدة. لذلك نحث الأمم المتحدة على أن تولي الاهتمام الواجب لتطبيق القرار ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠)، المتخذ في الدورة الثلاثين للجمعية العامة - الذي دعا إلى حل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية، والاستعاضة عن اتفاقية الهدنة العسكرية الكورية باتفاق صلح - وعلى الأقل سحب اسمها ورايتها عن قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. وإذا انسحبت القوات الأجنبية وأنشئت آلية سلم جديدة في شبه الجزيرة الكورية، فسنتمكن أن نحل بأنفسنا القضايا الأخرى بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

إن الشعب الكوري يمكن أن يحقق إعادة توحيد البلد بنفسه. ولدينا مبادئ النقاط الثلاث ألا وهي الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى، التي وافق عليها الشمال والجنوب واعترف بها المجتمع الدولي. كما أن لدينا اقتراحا بإعادة توحيد فيدرالي، يستند إلى فكرة أمة واحدة ودولة واحدة ونظامين وحكومتين، وكذلك برنامج العشر نقاط للوحدة الكبرى للأمة كلها الذي أعلنه قائدنا العظيم الرفيق كيم ايل سونغ، ويجسد مبادئ النقاط الثلاث لإعادة توحيد أرض الآباء. وإن الاقتراح بإعادة التوحيد الكونفدرالي نهج معقول لتحقيق إعادة توحيد البلد وذلك بالاعتراف بالأيديولوجيتين والنظامين المختلفين الموجودين في الشمال والجنوب لأكثر من نصف قرن، منذ فرضت علينا قوى أجنبية تقسيم بلدنا، وبتشجيع المصالح الوطنية على أساس مبدأ لا نَقهر ولا نُقهر.

والواقع الحالي، الذي تحتفظ فيه هونغ كونغ بنظامها الرأسمالي حتى بعد عودتها إلى جمهورية الصين

الشعبية، يدلل بوضوح على أن الأيديولوجيات والنظم المختلفة لم تعد عقبة في طريق تشكيل دولة موحدة، وأن الوحدة الوطنية يمكن تحقيقها بالتأكيد عن طريق تجاوز الاختلافات بين النظم في البلد الواحد. وهذا يدلل مرة أخرى على عدالة سياستنا لإعادة التوحيد الكونفدرالي. وإذا ما تم تحقيق إعادة التوحيد الكونفدرالي فسيختفي في نهاية المطاف سباق التسلح في شبه الجزيرة الكورية وستختفي الصراعات العسكرية المحتملة بين الشمال والجنوب، ومن ثم يتحول إقليم شبه الجزيرة الكورية بأكمله، بما في ذلك المنطقة المنزوعة السلاح على طول خط الحدود العسكرية، إلى منطقة سلام ومنطقة عازلة.

وحكومة جمهوريتنا لن تدخر جهدا من أجل إقامة آلية سلام جديدة في شبه الجزيرة الكورية وتحقيق إعادة التوحيد الكونفدرالي للبلاد، وبذلك تسهم الإسهام الواجب في تحقيق السلام والأمن في شمال شرقي آسيا والعالم.

إن المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية لحكومة جمهوريتنا هي الاستقلال والسلام والصداقة.

وسينهض وفدي بواجباته الدولية في الكفاح من أجل تحقيق عالم سلمي ومستقل جديد خال من الأسلحة النووية. وهو يعرب عن الأمل في أن تناقش هذه اللجنة بنجاح جميع بنود جدول الأعمال، بما في ذلك المتصلة بمسائل نزع السلاح النووي وبذلك تسهم إسهاما عمليا في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد الشيخ (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل النجاح. وإنني لعلى ثقة بأن خبرتكم وجهودكم سوف تكون دعامة إيجابية لأعمال هذه اللجنة.

بعد فترة من الركود في جهود نزع السلاح، تجري مناقشتنا هذا العام لقضايا نزع السلاح والأمن الدولي في ظل خلفية عدد من التطورات في ميادين الحد من التسلح ونزع السلاح النووي تمثلت في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإنشاء عدد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأخيرا فتوى محكمة العدل الدولية حول شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

ورغم أن هذه التطورات قد تكون ذات أهمية، فإن ذلك ينبغي ألا يدفعنا إلى الإفراط في التفاؤل بأن أخطار الأسلحة النووية التي تتربص بمستقبل البشرية قد زالت أو قلت بأية درجة، أو تم ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الحاجة الماسة إلى مضاعفة الجهود لتحقيق هدف نزع السلاح النووي قد قلت. فالتحديات للأمن الدولي لا تزال كبيرة. إذ أن إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتوزيعها وتجريبها ما زال مستمرا، والرؤوس النووية في ترسانات الدول النووية مازال وجودها يشكل رعبا دائما للإنسانية، ولا يزال الافتقار إلى الالتزام بنزع هذه الأسلحة ورفض الدول الحائزة للأسلحة النووية الدخول في مفاوضات ترمي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية قائمين. وإضافة إلى هذه الأخطار لا تزال السياسات القائمة على القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفرض الهيمنة والحصار والضغوط الاقتصادية تمارس من بعض القوى ضد شعوب الدول النامية. إن كل هذه التحديات لا شك تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي ولوجود الجنس البشري نفسه. وإذا لم يتم تعاملنا معها بالجدية اللازمة فإنها سوف تضعف من مصداقية التزامنا الجاد بإنقاذ شعوبنا من ويلات الحروب والعيش في عالم يسوده الأمن والسلام.

في ضوء هذا الواقع غير المطمئن تبقى القضية الأكثر إلحاحا في مجال نزع السلاح هي تحرير البشرية من الرعب الذي يمثله السلاح النووي منذ أن ظهر على الساحة الدولية. ولذلك يبدو لنا أن هناك مهمة واضحة أمام المجتمع الدولي، وهي بالتحديد تركيز الجهود على نزع السلاح النووي الذي يحظى بالأولوية القصوى في سلم أولويات نزع السلاح، وإظهار الدول الحائزة للأسلحة النووية الإرادة اللازمة بالتحرك تجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، والبدء في مفاوضات متعددة الأطراف بهدف القضاء على الأسلحة النووية من خلال جدول مرحلي وفي إطار زمني محدد. ونرى في هذا الصدد بأن البرنامج المرحلي لنزع الأسلحة النووية الذي قدمه فريق الـ ٢١ يشكل نهجا واقعيا وفقا لمجموعة من التدابير في إطار زمني محدد من شأنها أن تؤدي في آخر المطاف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

ومما يدعو إلى القلق في هذا الشأن أن تقرير مؤتمر نزع السلاح لهذا العام (A/52/27) كان مخيبا للآمال إذ أشار إلى عدم تمكنه من إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تناط بها مهمة البدء في مفاوضات تتعلق بنزع السلاح النووي، وذلك لعدم وجود توافق للآراء بين أعضائه.

إن بلادي مثل أي بلد آخر في المجتمع الدولي في تحديدها لمواقفها تجاه الانجازات المحرزة في مجالات نزع السلاح تأخذ في الاعتبار آثار تلك الإنجازات على تحقيق هدف نزع السلاح العام في ظل رقابة دولية فعالة. وانطلاقا من هذا الاعتبار كان يحدوها الأمل أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة إلى الأمام على طريق نزع السلاح النووي والقضاء على هذه الأسلحة. غير أن المعاهدة التي اعتمدتها الجمعية العامة كانت مخيبة للآمال ولم ترق إلى مستوى طموحات شعوب العالم في القضاء التام على التجارب النووية. فالمعاهدة في شكلها الحالي تعتريها الكثير من أوجه القصور. فهي تسمح للدول الأكثر تقدما من الناحية التقنية من تحسين الترسانات النووية من خلال التجريب النووي على نطاق المختبرات. والمعاهدة، فضلا عن ذلك لم تعالج مسألة نزع السلاح النووي، الأمر الذي يعني تكريس الأمر الواقع. وإن معاهدة يعتريها هذا الخلل لا يمكن بطبيعة الحال أن تكون شاملة، وعلى ضوء هذه المعطيات حددت بلادي موقفها من المعاهدة أثناء اعتمادها.

إن التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم أوجه القصور التي تلاحظ عليها، لا ينبغي أن تؤدي إلى الرضاء التام، فكلنا يعلم من خلال الخبرة السابقة أن التجارب النووية ليست الطريق الوحيد الذي لا غنى عنه للوصول إلى القدرات النووية. ولا يستطيع أحد اليوم أن يجزم بأن التدابير الجزئية كافية للسيطرة على تصاعد سباق التسلح، أو أنها قادرة على كبح جماح التطوير الكمي والكيفي للأسلحة النووية. فقد عجزت التدابير السابقة عن الدفع باتجاه نزع السلاح، بل عجزت أيضا عن وقف سباق التسلح مما أفضى إلى نمو هائل في ترسانات الأسلحة النووية أكثر تعقيدا وتدميرا من ذي قبل. ومن ثم فإنه يجب وبصورة عاجلة أن تستكمل معاهدة حظر التجارب النووية بإجراءات نزع سلاح أخرى تأخرنا كثيرا في التوصل إليها.

وفي إطار السعي المتواصل إلى الأمن فإن الضرورة تقتضي إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، وذلك من خلال صك ملزم قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولسوء الطالع أنه لا توجد مؤشرات للتفاؤل بتحقيق ذلك الصك القانوني. فلا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية تماطل، رغم القرارات العديدة للجمعية العامة، في البدء في مفاوضات بمؤتمر نزع السلاح تتعلق باتفاق دولي ملزم قانونا بإعطاء الضمانات الأمنية للدول التي تخلت عن الخيار النووي. ولا يزال البعض يصر على أن البيانات الأحادية كافية لإعطاء تلك الضمانات. وهذا في اعتقادنا لا يعني وفاء كاملا بالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإنه لمما يدعو إلى الاستغراب في هذا الشأن ما نراه اليوم من إصرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على التمسك بحقها في حيازة الأسلحة النووية بحجج الحفاظ على مصالحها الأمنية والمصالح الأمنية لحلفائها في الوقت الذي تنكر فيه على الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة حقها في ضمان أمنها. وإننا لا نجد تفسيرا لهذا المنطق الغريب إلا رغبة تلك الدول في الانفراد بالمركز المسيطر على مقاليد العالم وتوظيف تلك الأسلحة لتحقيق غايات وأهداف سياسية مراعاة لمصالحها الخاصة ومصالح حلفائها.

وفي هذا الصدد لا تفوتني الإشادة بفتوى محكمة العدل الدولية حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وتعارضه مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة بالنزاعات المسلحة. ونعتقد بأن هذه الفتوى تشكل أساسا قانونيا للمضي قدما في عملية نزع السلاح النووي.

في إطار استبعاد الخيار النووي شهدت السنوات الأخيرة توسعا في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتشمل أجزاء كبيرة من العالم في أمريكا اللاتينية، وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. وكتعبير من بلادي عن الالتزام بعدم الانتشار، وبنزع السلاح النووي قامت بالتوقيع على معاهدة بليندابا، التي تجعل من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق فإن امتلاك تل أبيب للسلاح النووي وأسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها أبقى منطقة المشرق العربي والشرق الأدنى استثناء من هذا الاتجاه، وجعل المنطقة بأسرها تحت طائلة التهديد المباشر والخطر الدائم وعدم الاستقرار. ولا شك في أن استمرار تل أبيب في رفض التخلي عن الخيار النووي وإصرارها على إرهاب دول المنطقة بهذه الأسلحة، فضلا عن رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وتجاهلها للقرارات العديدة للمجتمع الدولي الذي يطالبها بنبذ الخيار النووي، لم يتم إلا بفضل الدعم المادي والتقني الذي تلقته من دول كبرى تدعي زيفا حرصها على الأمن الدولي. هذا

في وقت يجري فيه بشكل انتقائي تدمير الأسلحة، حتى التقليدية منها، ومنع الاتجار والتصنيع دوليا لبعض الدول خاصة العرب والمسلمين وبقية دول العالم الثالث، بينما تمول تل أبيب بالخبرة والخبراء والتقنية. فلماذا؟

إن استمرار هذا الوضع المختل سيزيد حتما من الأخطار التي تهدد شعوب المنطقة والأمن الدولي ويقف عقبة كبيرة في طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في ظل هذه التطورات في ميادين نزع السلاح تبدو لنا وجيهة، وذلك لإعادة تقييم جدول أعمال نزع السلاح وتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأهداف التي أقرتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي نرى أنها لا تزال تشكل أساسا هاما لنزع السلاح.

إن إنشاء مناطق للسلم في العالم يمثل إحدى الطرق التي تساهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وانطلاقا من هذا فإن بلادي التي تطل على البحر الأبيض المتوسط بشواطئ طويلة، تولي أهمية بالغة لتعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجعله بحيرة سلام وتعاون للدول المطلة عليه. ولا يعوق تحقيق ذلك إلا وجود القواعد العسكرية والأساطيل الحربية الأجنبية وأسلحة التدمير الشامل التي تمثل مصدرا لزعزعة الاستقرار وخطرا دائما وعقبة كبيرة في وجه تعزيز السلم بهذه المنطقة. ولا شك أن تعزيز السلم والاستقرار بهذه المنطقة لن يتحقق إلا بجلاء القواعد العسكرية والأساطيل الأجنبية من مياهه ونزع أسلحة التدمير الشامل.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أعرب عن ثقة وفدي بأنكم بما تتمتعون به من مهارة وخبرة سوف تقودون أعمال هذه اللجنة إلى ما نصبو إليه جميعا من نتائج تكون دفعا لمسعى المجتمع الدولي في نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين في سعيكم لتحقيق هذا الهدف. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير ألكسندر سيشو لإدارته الحكيمة لأعمال لجنتنا خلال الدورة الماضية.

يتفق الجميع على أنه بانتهاء الحرب الباردة لم يعد هناك أي مبرر لوجود ترسانات نووية أو نظام للأمن يقوم على أساس التحالفات العسكرية المتنافسة وسياسات الردع النووي. إلا أننا، وللأسف، نلاحظ تبريرا غير جدي للاعتماد على النظرية النووية بإصرار الدول الحائزة على السلاح النووي على امتلاك العديد من الأسلحة النووية تحت ستار الأمن النووي بادعاءات مختلفة، تارة بالنظر إلى التطورات الدولية التي تتميز بعدم الاستقرار، وتارة بضرورة تجديد هذه الأسلحة وجعلها صالحة فنيا للاستعمال. كل هذه الحجج الواهية، برأينا، تتمثل غايتها في احتكار هذا السلاح وجعله محصورا على أعضاء النادي النووي وإعطائه لدول أخرى خارج النادي تهدد بامتلاكه الاستقرار الإقليمي والدولي وتدفع الدول إلى سباق التسلح.

إن بلادي تجدد، في هذا الصدد، تأييدها لمطالبة بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة متخصصة معنية بنزع السلاح كمسألة ذات أولوية لبدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية دولية للأسلحة النووية. ويكون هذا الصك ملزما للجميع تلتزم به جميع الدول بغية القضاء التام على الأسلحة النووية. ويؤيد وفد بلادي في هذا الصدد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن.

كما أننا نعول كثيرا على الاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وذلك في إطار المساعي الرامية إلى تعزيز عملية الاستعراض بغية ضمان تحقيق مقاصد ديباجة المعاهدة وأحكامها، وبالتالي الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة عام ١٩٩٥، خاصة وأن هذه المعاهدة تشكل أداة رئيسية لوقف انتشار الأسلحة النووية رأسيا وأفقيا، وضرورة تحقيق التوازن العادل بين التزامات ومسؤوليات الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة بغية تحقيق الإزالة النهائية لهذه الأسلحة. وفي هذا السياق فإننا نشير مجددا إلى أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضرورة إبرام صكوك دولية ملزمة قانونا لطمأنة الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها.

لقد كان واضحا للموقعين الأوائل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن بينهم بلادي سورية، أن هذه المعاهدة لم تكن غاية في حد ذاتها كما وصفها الراحل يو ثانت الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في ذلك الوقت، بل كانت خطوة نحو الحد من انتشار السلاح النووي تمهيدا لاتخاذ التدابير الفعالة لنزعه كليا. وقد عبرت ديباجة المعاهدة ومادتها السادسة عن ذلك بوضوح.

لقد ارتضينا، مثل معظم الدول غير النووية، هذه المعاهدة - على الرغم من ثغراتها - أملا في استفحال مخاطر الأسلحة النووية، وصولا إلى إزالتها التامة، والحصول على المساعدة التقنية التي تعهدت بها الدول النووية الأطراف في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولكن للأسف، فقد عمدت بعض الدول النووية إلى عرقلة نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية إلى بعض الدول غير النووية، الأطراف في المعاهدة والملتزمة بأحكامها، في الوقت الذي أغدقت فيه سرا وعلنا، مختلف أنواع التكنولوجيا المتطورة على إسرائيل، التي رفضت ولا تزال ترفض توقيع معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي سهَّل لها امتلاك قدرات نووية عسكرية خلافا لنص وروح هذه المعاهدة.

وفي ضوء ذلك تعتقد بلادي بأن الأسرة الدولية مطالبة اليوم بأن تضع آلية تضمن إزالة كافة الأسلحة النووية ووقف تصنيعها وتصفية المخزون الهائل منها لدى جميع دول العالم بدون استثناء، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان أن إنهاء الحرب الباردة يشكل عنصرا هاما ومساندا في هذا الاتجاه.

إن سوريا تؤمن بقوة بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستظل "عاجزة" عن تحقيق أهدافها المنشودة إذا لم تنضم إليها وتلتزم بها جميع دول العالم دون استثناء، سواء كانت نووية أو غير نووية. لأن عالمية المعاهدة هي الشرط الموضوعي لإعطائها المصداقية اللازمة من أجل نجاحها وتحقيق أهدافها الموضوعية، وهذا يصح بالطبع على المستوى الدولي ويصح أكثر على المستوى الإقليمي.

إن نجاح إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض مناطق العالم يمثل خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية، وإن بلادي تدعم وترحب بإعلان هذه المناطق خالية من الأسلحة النووية، ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال حتى الآن، ومع الأسف، بعيدة عن هذا الاتجاه بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى لتحقيق ذلك. وبقيت لوحدها في المنطقة ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات كباقي دول المنطقة، لكي نتمكن جميعا من جعل منطقة الشرق الأوسط، منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ولقد سبق لسوريا أن طرحت في مؤتمر باريس عام ١٩٨٩، مبادرة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك في إطار الأمم المتحدة. ولكن إسرائيل لم تستجب لهذه الدعوات ولا للدعوات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو عن مؤتمرات قمة بلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي في منطقتنا الحساسة سيبقى مصدر قلق وخطر حقيقي ليس على شعوب المنطقة فحسب، بل على جميع دول العالم.

ونحن نعيد التأكيد في هذه المناسبة على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وإن الموقف الإسرائيلي الحالي تجاه قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكل ما تطرحه من تبريرات يتناقض بشكل واضح وصريح مع كل ما تدعيه من رغبة في إحلال السلام في المنطقة. إذ أن السلام الحقيقي ينبغي أن يبنى على إثبات حُسن النية وإعادة الحق إلى أصحابه الشرعيين، وليس على امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وفرض سياسة الهيمنة والتفوق العسكري.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أطرح هذا السؤال: هل المطلوب ممن ليس لديه السلاح أن يقوم بطمأنة من يحوز على أكبر ترسانة نووية؟ إذ كيف يمكن تصور التزام دول منطقة معينة بالامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية أو صنعها أو الحصول عليها، عندما تستثنى إحدى دول المنطقة نفسها من التقيد بهذا الالتزام، ولا سيما عندما تكون هذه الدولة المستثناة معروفة بما لا يحتمل الشك بامتلاكها ترسانة تعد بالمئات من القنابل والصواريخ النووية ولا تخضع لأي تفتيش أو رقابة دولية.

ويتضاعف هذا الخطر ويتفاقم الوضع عندما تكون هذه الدولة، المستثناة من الالتزام، دولة تحتل أجزاء من أراضي جيرانها في المنطقة، متحدية قرارات الشرعية الدولية، وتمتلك في الوقت ذاته وتصنّع مختلف أنواع الأسلحة المتطورة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، وتطلق الأقمار الصناعية، متباهية بقدرتها على التجسس على دول المنطقة. ثم بعد كل ذلك تتظاهر بأن أمنها مهدد وتطالب بامتيازات ومكاسب على حساب أمن جيرانها.

إن سوريا تؤمن بأن الشفافية في التسلح هي إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونؤكد هناك تأييدنا لما جاء في الرد المقدم من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الشفافية في مجال التسلح. إذ أن واقع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بصورته الراهنة يفتقر إلى الشفافية، ولا بد من توسيعه ليشمل بالدرجة الأولى، معلومات مقدمة عن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، إضافة إلى ضرورة تقديم بيانات مفصّلة بالإنتاج والتصنيع العسكري الوطني. وإن اختيار سبعة أنواع من الأسلحة الدفاعية هو ستار تمييزي وغير مقنع للجميع. إضافة إلى أنه لا يراعي الوضع في منطقة الشرق الأوسط الذي يتميز بانعدام التوازن النوعي في مجال الأسلحة.

نحن في سوريا ندرك مسؤولياتنا تجاه الأمن الإقليمي والأمن والسلم الدوليين. ونتمسك بقوة بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، ونطمح أن يصبح هذا الكوكب في المستقبل القريب خاليا من الحروب ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، حتى يمكن لشعوبه أن تتعايش بسلام وتعمل من أجل التنمية والتقدم والرخاء.

السيدة فلوريز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن وفد كوبا وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويمكنكم الاعتماد على تأييدنا الكامل في الاضطلاع بمهمتكم. وأود أيضا أن أتقدم بشكرنا لأعضاء المكتب الآخرين.

والتحليل الواقعي لا بد أن يثبت وجود اختلالات خطيرة ولا مبرر لها في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف والأولويات التي حددتها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

وإذا كانت المنافسة بين الدول الكبرى قد انتهت، وسباق التسلح توقف، فلماذا تعارض بعض البلدان علانية في حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها؟ هل سقطت الأولوية القصوى التي ما برحت تعطى لنزع السلاح النووي منذ عام ١٩٧٨؟ إن وفد بلدي يرى استحالة قبول الذرائع التي تتذرع بها بلدان معينة في محاولتها التملص من حقيقة أكيدة، ألا وهي أن النظريات العسكرية التي تبرر وجود الأسلحة النووية وتكديسها قد أصبحت الآن نظريات عفا عليها الزمن. وهذا هو السبب الذي حدا بكوبا إلى أن تشترك في العام الماضي مع غيرها من الدول الأعضاء في تقديم القرار ٤٥/٥١ سين بشأن نزع السلاح النووي، وهو السبب الذي يحدونا إلى أن نعرب من جديد عن الحاجة إلى القيام على سبيل الأولوية بإنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، كي يتسنى البدء فورا في مفاوضات متعددة الأطراف حول برنامج مرحلي لنزع السلاح.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان على النحو الواجب برنامج العمل للقضاء على الأسلحة النووية، الذي عرضه ٢٨ وفدا، بما فيها كوبا، في مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس من العام الماضي. ومن ناحية أخرى، إلى أن يتحقق هدف نزع السلاح النووي في نهاية المطاف، سيكون من المحتم أن نعتمد على سبيل الاستعجال صكا قانونيا تفاوضيا متعدد الأطراف وغير تمييزي بشأن ضمانات الأمن السلبية. وينبغي لهذا الصك أن ينشئ التزامات عاجلة على الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وكوبا من الدول الأطراف فيها والإنشاء الرسمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يشكلان بوضوح حدثين بالغي الدلالة من الأحداث التي وقعت بعد انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الأولى. إلا أنهما لم يكونا إلا بداية للعملية المفضية إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل هذه. والتنفيذ الفعال للاتفاقية يتطلب الحل العاجل لكل المسائل المضمونية لا تزال قيد النظر في إطار هذه المنظمة، وعلى الأخص منها المسائل المنبثقة بصورة مباشرة عن ذلك الصك القانوني الدولي وعن قرار باريس.

ومن بين هذه المسائل المعلَّقة، تهتم كوبا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بتنفيذ المادة الحادية عشرة من الاتفاقية. ونحن نرى ببساطة أنه من غير المقبول أن تسعى بلدان معينة للتقليل من أهمية هذه المادة، التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، والتي لأحكامها آثار هامة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

وعندما أودعت حكومة كوبا صك تصديقها على الاتفاقية، أصدرت بيانا تخلي نفسها من كل مسؤولية عن احتمال وجود أي أسلحة كيميائية في قاعدة غوانتانامو البحرية، التي ليس لها أي سلطة قضائية عليها. فهذه المسؤولية تقع على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة التي تحتل بطريقة غير شرعية تلك الرقعة من الأراضي الكوبية التي أقيمت عليها القاعدة.

وبالمثل، ذكرت كوبا أنه وفقا لأحكام المادة الحادية عشرة، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع أهداف ومقاصد هذا الصك القانوني. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه إذا استمرت هذه الحالة، فإن كوبا تحتفظ بحقها، وفقا لأحكام الاتفاقية، في عرض القضية على السلطات المختصة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد شارك بلدي بنشاط في أعمال المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو يعتقد أن المبادئ التي تضمنتها الوثيقة الختامية يجب أن تتخذ أساسا لمواصلة تعزيز الاتفاقية في المستقبل. ويتجلى الآن بصورة متزايدة التقدم الذي أحرزه الفريق المخصص الذي أنشأه المؤتمر الخاص لعام ١٩٩٤ لكي يدرس التدابير اللازمة لتعزيز الاتفاقية، بما في ذلك إمكانية اعتماد تدابير للتحقق. وستستمر كوبا في تقديم مقترحات ملموسة داخل ذلك الفريق حرصا على كفالة وفائه التام بولايته في أقصر وقت ممكن.

وقد استضافت جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس الماضي أول اجتماع استشاري رسمي تعقده الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكانت كوبا قد طلبت عقد هذا الاجتماع في إطار المادة الخامسة من الاتفاقية لتقديم أدلة وفيرة داعمة لاشتباه بلدي في عدم التزام إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية بأحكام الاتفاقية.

والكمية الهائلة من المعلومات التي قدمتها كوبا في الاجتماع الاستشاري سلطت الأضواء على المصادفة الزمنية والمكانية بين ظهور وباء "ثريبس بالمي" في بلادي وقيام طائرة من طراز S2R تابعة للولايات المتحدة برش مواد غير معروفة عند تحليقها فوق الأراضي الكوبية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وستواصل كوبا الاشتراك بحسن نية في العملية الجارية التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الاستشاري بغية استجلاء الحقائق. ونأمل أن تدلل النتائج بشكل عملي لأول مرة مقدار فعالية هذه الاجتماعات الاستشارية. وقد اعتمدت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذا الإجراء لكي تكفل التنفيذ الكامل للمادة الخامسة من الاتفاقية المتعلقة بالتشاور والتعاون.

وأود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات الموجزة حول مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي مشكلة تجتذب اهتماما شديدا للغاية في الوقت الحالي.

إن كوبا تشاطر الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي القلق إزاء العواقب الوخيمة التي تعود على السكان المدنيين في كثير من أنحاء العالم من جراء استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد على نحو عشوائي وطائش. ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن نتجاهل استخدام كثير من الدول لهذه الأسلحة لأغراض دفاعية مشروعة. ولهذا فإن الحل الفعال لمشكلة الألغام المضادة للأفراد يتطلب التوازن السليم بين الشواغل الإنسانية ومصالح الأمن الوطني الحقيقية للدول.

والمعاهدة التي تحظر في ظل الظروف الراهنة الألغام المضادة للأفراد حظرا كليا، لن تأخذ في الاعتبار هذا التوازن. ولذلك، تجد كوبا صعوبات كبيرة في تأييدها. ويتوخى مذهبها العسكري استخدام الألغام للأغراض الدفاعية وحدها وذلك في حالة وجود خطر داهم أو عدوان أجنبي.

وكوبا لا تستخدم في الوقت الراهن الألغام إلا لحماية المنطقة المحيطة بقاعدة غوانتانامو البحرية، وهي أراض كوبية تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير قانونية. ومتى سحب هذا البلد قواته

ومعداته من هذه الأراضي وأعادها إلى مالكها الشرعي، ستزيل كوبا فورا الألغام التي زرعتها في المنطقة.

ونرى أن البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر يوفر أفضل أرضية مشتركة ممكنة لتخفيض أو إزالة الأخطار التي تتهدد المدنيين وغير المقاتلين، سواء من البلدان التي تستخدم الألغام أو البلدان التي أعلنت تخليها عنها. وبالتالي، ينبغي أن تولى الأولوية لمهمة تحقيق الانضمام العالمي للبروتوكول الثاني المعدل. وتجاهل هذه الخطوة الإيجابية ومحاولة فرض الأخذ بحل ظاهر التعجل مثل الحظر التام الفوري دون مشاركة فاعلين رئيسيين أمر قد يكون له أثر سلبي جدي على المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها عدد كبير من البلدان، فإن مناورات التأخير المستمرة التي تقدم بها بصورة مكثفة إحدى الدول النووية لجعل عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح أمرا غير مؤكد. وكوبا تصر، من منظورها الوطني وبوصفها دولة عضوا في مجموعة بلدان عدم الانحياز، على أهمية عقد الدورة الاستثنائية في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يتجاوز موعد عقدها عام ٢٠٠٠. فمن شأن هذا الاجتماع العظيم أن يتيح وضع خطة عمل للمستقبل في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي وأن يوفر استمرارية منطقية لتنفيذ المفاهيم والمبادئ والأولويات الأساسية التي اعتمدها في هذا الميدان المجتمع الدولي في عام ١٩٧٨.

أخيرا، أود أن أعلن أنه يتعين على اللجنة الأولى أن تبت هذا العام في مشروع القرار المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"، المماثل لمشروعي القرارين اللذين قدمتهما مجموعة بلدان عدم الانحياز في الدورتين الأخيرتين. وتنعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع في الدعم القوي الذي لقيه مشروع القرار. ونأمل أن يستمر، بل أن يزداد، التوازن الإيجابي هذا العام.

سيادة الرئيس، أكرر الإعراب ثانية عن استعداد وفد بلادي التام لأن يفعل كل ما في وسعه لمساعدتكم في الاضطلاع بمهامكم، وبالتالي للإسهام في نجاح عملنا.

السيد جابر (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيادة الرئيس، أنضم إلى المتكلمين الذي سبقوني في تهنئتكم وتهنئة أعضاء المكتب على انتخابكم عن جدارة لتوجيه مداولات اللجنة الأولى في دورة هذا العام. ويثق وفد بلدي أن اللجنة ستحقق تحت قيادتكم القديرة تقدما كبيرا بشأن القضايا الهامة المدرجة على جدول أعمالها.

شهدنا في السنوات الأخيرة إحراز تقدم في ميداني عدم الانتشار ونزع السلاح. ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ووضع نص في أوسلو لاتفاقية تحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام، واستمرار الجهود الجارية لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكترويولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. ونلاحظ أيضا اعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن جوانب التقدم المحرز التي تستحق الثناء أيضا ظهور وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية، أنشئت من خلال معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا، ومؤخرا معاهدة بانكوك. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى بروتوكولات معاهدة بانكوك في القريب العاجل. ويحدونا الأمل أيضا في أن تخطو المحاولات الراهنة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، بما فيها آسيا الوسطى، خطوات كبيرة إلى الأمام.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في بعض مجالات نزع السلاح، نأسف لأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وقد دعا الاجتماعان الوزاريان لوزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز اللذان عقدا في نيودلي، بالهند، في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وأثناء الدورة الحالية للجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إلى إبرام اتفاق عالمي متعدد الأطراف يكون ملزما قانونا وتتعهد بموجبه جميع الدول بالإزالة التامة للأسلحة النووية. فبهذا نحقق هدفنا المتمثل في نزع السلاح العام الكامل.

وتعلق تنزانيا أهمية كبيرة على اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. وللأسف، فإن بعض الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبعض كبار مستخدمي

البحار لم يشاركوا في عمل اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي. ويساورنا القلق لأن عدم المشاركة هذه ترتبت عليها بعض الآثار الجسيمة في المنطقة. وندعو جميع المعنيين، لا سيما الدول الكبرى وكبار مستخدمي البحار، إلى التعاون ودعم مسعانا لإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي.

كان اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي حدثا هاما. ومن دواعي الأسف أن المعاهدة تفتقر إلى التزام صريح بوضع نهاية قاطعة لسباق التسلح النووي. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من اسمها، بعيدة كل البعد عن أن تكون شاملة، فهي تسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة بالفعل التي تملكها لتحديث وتحسين نوعية منظومات أسلحتها النووية من خلال تجارب المحاكاة في المختبرات. ومن المؤسف، أن إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية أعلنت مؤخرا، ولم يمض عام واحد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن خططها لإجراء سلسلة من التجارب النووية دون الحرجة تحت الأرض.

وترى تنزانيا أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستهل مفاوضات تؤدي إلى اتفاق يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وستكون مفاوضات وقف الإنتاج متمشية مع المبادئ والأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. ونحن نعتقد أن عقد اتفاق لوقف الإنتاج أمر ضروري لتخفيض المواد الانشطارية المتوفرة.

ويشكل بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة لحظر الأسلحة الكيميائية دليلا على دخولنا مرحلة جديدة في شق الطريق إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل. وسيكون النجاح في تنفيذ الاتفاقية أمرا حيويا لزيادة تطوير وتعزيز نظام دولي جديد أوسع. ونحن نهنئ البلدان الـ ١٠٠ التي أصبحت أطرافا في المعاهدة. وقد استهلت تنزانيا بالفعل عملية التصديق على المعاهدة. ونحن مقتنعون بأن الامتثال العالمي شرط مسبق لتحقيق وتنفيذ أهداف الاتفاقية بصورة كاملة. وندعو أيضا جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بإخلاص بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية. ولذلك، من الحيوي دعم أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبينما نلاحظ إحراز بعض التقدم في مجالات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، تبقى الأسلحة النووية سمة بارزة في الصورة العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نشيد بالجهود الثنائية التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وبنجاحهما حتى الآن من خلال اتفاقيتي ستارت الأولى وستارت الثانية، اللتين استهدفتا خفض حجم ترساناتيهما النوويتين. وفي حين أننا نشيد بجهودهما، فإننا نرى أن العمليات الثنائية هذه قد تصبح هشة، وقد تزيد من هذا الاحتمال البيئة السياسية السائدة. ونحن نعتقد أن هذه الجهود يجب أن تستند إلى إطار زمني محدد يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وتنزانيا تود أن تكرر الإعراب عن دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز ترتيبات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نقدر مساهمة الوكالة القيمة للغاية في الجهود التي يبذلها بلدنا للنهوض بالتكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، لا سيما في الصناعة والزراعة والصحة.

وتشعر تنزانيا بخيبة الأمل لإخفاق مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمله لدورته لعام ١٩٩٧. بل إنه فشل حتى في إحراز أي تقدم في المفاوضات. ومن الواضح أن الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر، ما هو إلا انعكاس للاختلافات في المواقف والنهج إزاء الجوانب الموضوعية لعمل المؤتمر.

إن الشلل الذي تعاني منه تلك الهيئة لن يقوض فحسب أهميتها وفائدتها بوصفها آلية التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف، بل قد يؤدي أيضا في نهاية المطاف إلى زيادة المخاطرة بتهميشها. ولهذا، فإننا ننادي ببذل مزيد من الجهود لتمكين المؤتمر من المضي قدما في عمله ومفاوضاته دون تأخير.

وثمة خطر آخر مزعزع للاستقرار يتهدد السلم والأمن العالميين، وهو انتشار الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نشعر بقلق بالغ لاستمرار نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة في المناطق التي يؤدي فيها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وإلى وقوعها في أيدي عناصر معادية للمجتمع؛ الأمر الذي يزيد من العنف والإرهاب. وفي هذا الشأن بالذات، تؤيد تنزانيا الرأي القائل بأن من واجب المجتمع الدولي أن يركز انتباهه على زيادة

الشفافية والمساءلة في تصنيع ونقل الأسلحة التقليدية، لأن ذلك يمكن أن يساعد في القضاء على هذا الخطر.

أما مسألة الألغام الأرضية، فقد اجتذبت، من خلال عملية أوتاوا، اهتمام المجتمع الدولي لعظم وهول أشكال المعاناة التي تسببها للسكان المدنيين، وفي مقدمتهم النساء والأطفال. وتنزانيا تؤيد، من حيث المبدأ، فرض حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على نحو ما تم التفاوض عليه خلال عملية أوتاوا. ولكننا نعتقد أن اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا يجوز معاملتها بمعزل عن العمليات الأخرى التي تستهدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها.

بل ينبغي، بالأحرى معالجة مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد كجزء من كل. ونكرر الإعراب عن أملنا في ألا ينظر إلى القضاء على هذه الألغام كغاية في حد ذاته، بل باعتباره جزءا من إطار شامل يتناول جميع جوانب المشكلة، بما في ذلك منتجو تلك الأسلحة، وتضاربات المصالح السياسية التي تخدمها هذه الأسلحة وتغذيها.

ويود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تأييده للإسراع بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونعتقد أن تلك الدورة هي المحفل الملائم لبحث مسائل مثل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وكذلك المسائل الأخرى المتصلة بالأمن. ويحدونا الأمل في أن تستخدم الأمم المتحدة هذا المحفل لتعيد التأكيد على دورها في النهوض بقضايا عدم الانتشار ونزع السلاح في الألفية المقبلة.

ختاما، نأمل في أن تؤدي الإصلاحات الجارية حاليا، ولا سيما رفع مرتبة مركز شؤون نزع السلاح إلى إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلح، إلى زيادة القدرة على تنفيذ الأولويات والولايات المتفق عليها. ونعتقد أن الإصلاحات المنتظرة ستعزز الثقة المتبادلة بحيث نتمكن من العمل في سبيل نزع السلاح العام والكامل.

السيدة اشمامبيتوفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة التي يتعشم منها أن تساعد بعملها دول هذه الهيئة على إقامة عالم أكثر أمنا وأكثر استقرارا. ونحن نتطلع إلى تزويدكم بكامل تأييدنا وتعاوننا أثناء مداولات الدورة الثانية والخمسين.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم التدريجي في الجهود الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ونود أن ننوه على وجه الخصوص بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وبتصديق الولايات المتحدة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الثانية)، وبمؤتمر أوسلو الذي عقد مؤخرا بخصوص الألغام البرية المضادة للأفراد. وهناك أدلة على تقدم إضافي يمكن مشاهدته في قرارات الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة باعتماد بروتوكولات معاهدة اراروتونغا؛ وفي العمل الجماعي الذي تقوم به دول أفريقيا في سبيل الموافقة على معاهدة بليندابا؛ ومؤخرا، في دخول معاهدة بانكوك حيز النفاذ.

وعلى الرغم من أن بعض المجالات مازالت تحتاج إلى مزيد من المفاوضات، فمن دواعي الارتياح أن نرى أن الدول تبذل جهودا مضمونية للتغلب على خلافاتها والتوصل إلى حلول يقبلها الجميع، خدمة للصالح العام لمناطقها وللإنسانية جمعاء. وهذه الإنجازات تمثل خطوات ملموسة نحو تحقيق المبادئ والأهداف التي اعتمدها المؤتمر الذي عقد في عام ١٩٩٥ أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

ولئن كانت بعض الجهود الدولية، مثل تلك المتعلقة بوضع معاهدة وقف للمواد الإنشطارية وبالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جهودا تتوقف على توفر تعاون دولي واسع النطاق، فإن الاتجاه المشاهد في السنوات الأخيرة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو اتجاه يشهد بأهمية المبادرات الإقليمية في النهوض بقضية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. فهذه المناطق أصبحت الآن تشمل نصف الكرة الجنوبي كله تقريبا، بالإضافة إلى انتاركتيكا وقاع البحار والفضاء الخارجي. وقيرغيزستان تؤيد التوسع التدريجي لهذه المناطق، ويتجلى هذا التأييد في مشاركة وفدنا في تقديم عدد من وثائق الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥، بما في ذلك مشروع قرار قُدم السنة الماضية في اللجنة الأولى، يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. كما يؤيد وفدنا تطوير مفاهيم جديدة للدول التي يتعذر عليها، بسبب ظروفها الجغرافية، أن تنضم إلى المناطق الحالية أو المحتملة الخالية من الأسلحة النووية. ونود في هذا الصدد، أن ننوه

بمبادرة منغوليا لترويج الاعتراف بمناطق خالية من الأسلحة النووية تكون مؤلفة من "دولة واحدة".

في العام الماضي، أحرزت دول آسيا الوسطى تقدما كبيرا في جهودها الجماعية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا. وتضمنت هذه الجهود إعلان ألماتي الصادر عن خمس دول في شباط/فبراير ١٩٩٧، وورقة العمل التي قدمت عام ١٩٩٧ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، وبيان الدول الخمس الوزاري المشترك الذي صدر في طشقند في أيلول/سبتمبر من هذا العام، والذي نعرب فيه عن التزامنا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وحكومة قيرغيزستان تؤيد بقوة هذه الجهود وتطلب مساعدة الأمم المتحدة في عقد "اجتماع للخبراء" في عاصمتنا بيشكك، في ١٩٩٨، حتى تتمكن دول المنطقة متصرفة بإرادتها الحرة، وبالاشتراك مع خبراء من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى المهتمة، من الشروع في عمل جاد لوضع تفاصيل المنطقة المقترحة.

وتود حكومتنا أن تعرب عن شكرها وامتنانها الصادقين على التأييد الذي لاقاه بالفعل اقتراح إقامة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية، وذلك من عدد من الدول من بينها استراليا وإندونيسيا وتايلند والجزائر وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وكولومبيا ومصر والمكسيك ومنغوليا ونيوزيلندا، إلى جانب حركة عدم الانحياز وآخرين كثيرين.

وبلدنا، إذ ينظر إلى المستقبل، يدرك أنه على الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين القيام به من أجل بناء عالم أكثر اطمئنانا وأمنا. والجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لحظر فئات معينة من الأسلحة أو الحد منها، والتي تتضمن الاقتراح بإزالة الأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية المضادة للأفراد هي جهود تستحق اهتمامنا. وفي هذا الصدد، يثني وفدنا على العمل المنجز في مؤتمر أوسلو لتنشيط التعاون الدولي بشأن مسألة الألغام وللنهوض بإزالة المزروع من هذه الألغام. فاستمرار وجود أعداد كبيرة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد يفسد قضية بناء السلام في مناطق كثيرة. كما أن آثارها المرعبة في مناطق الصراع، حتى بعد توقف الأعمال العدائية، تحول دون عودة اللاجئين وإعادة بناء الاقتصادات الوطنية. وفي هذه المناطق وغيرها، كثيرا ما تتحمل بعض البلدان، بصورة ظالمة، عبء إزالة الألغام خلفتها دول أخرى. ووفد بلدي يشجع دول عملية أوتاوا على أن تنظر بصفة خاصة في الصعوبات التي تواجه الدول النامية أو حديثة الاستقلال الراغبة في مساندة جهود إزالة الألغام وحظر استخدام الألغام الأرضية، ولكنها تحتاج إلى مساعدة مالية كي تقوم بذلك.

هناك مجال آخر يثير قلق حكومة قيرغيزستان وهو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة المستمر عبر الحدود. ومع أن هذه الأسلحة ليست في قوة الأسلحة النووية فإنها أشد فتكا منها في واقع الأمر. فالإحصاءات الأخيرة تبين أن الأسلحة الصغيرة مسؤولة عن الغالبية العظمى من الإصابات في مناطق النزاعات حول العالم. وإزاء استخدام المهربين الدوليين لوسائل تزداد تطورا باستمرار، تجد الدول المنفردة نفسها في كثير من الأحيان غير قادرة على وقف تدفق هذه الأسلحة دون تعاون دولي كبير. وفي هذا الشأن، ترحب حكومة قيرغيزستان بالجهود التي تبذلها الدول للتصدي لهذا المد الصاعد في هذه التجارة، ولتوسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ولرصد وخفض إنتاج الأسلحة الصغيرة في شتى أرجاء العالم.

في الختام، يود وفد بلدنا أن يشجع الجهود الدولية الأخرى لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه تستتبع اتخاذ تدابير لا ترمي فحسب إلى تخفيض آثار النزاعات المسلحة المحتملة النشوب، وإنما إلى جعل نشوب تلك النزاعات أقل احتمالا. وقد وقعت حكومة بلدنا، مع روسيا، والصين، وطاجيكستان، وكازاخستان، اتفاق حدود فريدا في نوعه هذا العام يقضي بإزالة جميع الأسلحة الثقيلة داخل منطقة حدود تبلغ مساحتها ١٠٠ كيلومتر. وهذه المبادرة تعززها اتفاقات مشتركة أخرى تشجع على الشفافية في التسلح في منطقة الحدود وعلى الإخطار سلفا بتحركات القوات أو إجراء التدريبات العسكرية. وسترحب حكومة بلدنا ببذل جهود مماثلة في أجزاء أخرى من العالم لبناء التعاون والشفافية على الصعيد الإقليمي.

ووفد بلدنا يتطلع إلى العمل الجاد الهام الذي تقوم به هذه اللجنة لمواصلة تقدمنا الجماعي في تهيئة وتعزيز الظروف المواتية للسلم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وحكومة قيرغيزستان تواصل تأييد المبادرات التي تقلل من حاجة الدول مستقبلا إلى إنفاق كميات كبيرة من مواردها الوطنية النادرة على الأسلحة. وهي تتطلع إلى

الوقت الذي يمكن فيه للدول أن تعيد توجيه هذه الأموال إلى أغراض سلمية مثل التنمية الاقتصادية الوطنية. لا يزال أمامنا عمل كثير وبلدنا على أتم استعداد للتعاون مع الدول الأخرى في وضع التدابير العملية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

السيد السعيد (الكويت): السيد الرئيس، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذه الدورة، وإننا على ثقة تامة بأنه، بفضل حكمتكم وخبرتكم، ستكلل أعمال لجنتنا هذه بالنجاح. كما أتقدم إلى السادة أعضاء مكتب اللجنة بالتهنئة على انتخابهم متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

إن المتغيرات الدولية السريعة التي يمر بها المجتمع الدولي، وتشابك مصالح دوله وتأثيراتها، تؤكد على ضرورة تعزيز روابط التعاون والتضامن على مستوى العلاقات الدولية، لأن الأمن العالمي لا يمكن تجزئته، وطريق السلام هو الطريق الوحيد للوصول بالمجتمع الدولي إلى بر الأمان في ضوء مثل هذه الظروف والتحديات الدولية. ولعل انتهاء الحرب الباردة يؤكد بشكل لا يقبل الشك أن التعاون والتضامن الدولي هما الرادعان لأي عمل من شأنه تهديد الأمن والسلم الدوليين، وأن أبرز مظاهر التعاون الدولي هو في مجال نزع السلاح.

إن انتشار الأسلحة التقليدية، وتزايد ظاهرة تهافت الدول على زيادة ترساناتها العسكرية، يثيران القلق ويدعوان إلى تعاون دولي جاد من أجل اتخاذ تدابير من شأنها الحد من هذه الظاهرة، بما يخدم صيانة الأمن والسلم الدوليين، ويعزز بناء الثقة بين الدول والشعوب. ولعل أهم هذه التدابير هو دعم وتشجيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ليكون بمثابة الآلية التي من شأنها تخفيض النفقات العسكرية وتوجيه فوائض تلك الأموال إلى دعم عمليات التنمية في الدول النامية.

ينظر وفد بلادي باهتمام بالغ إلى موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد، التي لا تقتصر آثارها على الجيوش العسكرية أو وقت نشوب الحرب بين الدول، بل تتعداها إلى مراحل بعيدة من الزمن، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة الشعوب في مختلف بقاع الأرض. ونحن في الكويت لا يزال شعبنا يعاني من الكمية الهائلة من الألغام البرية التي زرعها النظام العراقي أثناء غزوه للكويت، ولا نزال نسمع بين يوم وآخر عن وقوع حوادث نتيجة لذلك يكون ضحيتها أناس أبرياء. لذا، فإن وفد بلادي يؤيد كل الجهود الدولية التي من شأنها وقف إنتاج وتصدير مثل تلك الألغام وتحميل الدول المخالفة المسؤولية كاملة عن جميع الأضرار المدنية الناجمة عن تلك الألغام. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بنتائج المؤتمر الدبلوماسي الدولي بشأن اعتماد اتفاقية المنع التام لاستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، الذي عقد في أوسلو بالنرويج في أيلول/سبتمبر الماضي. ونتطلع إلى المؤتمر المزمع عقده في أوتاوا بكندا في كانون الأول/ ديسمبر القادم، للتوقيع على تلك الاتفاقية. كما أننا نأمل أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت.

إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما هو إلا خطوة رئيسية في سبيل تحقيق هدف ذي أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. كما أنه تأكيد للالتزام بالأهداف المحددة في وثيقة المبادئ المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح المعتمدة في ١١ آيار/ مايو ١٩٩٥ عند اختتام مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والكويت، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدعو إلى التعجيل بدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ وعدم القيام بأي عمل من شأنه مخالفة روح ومبادئ تلك المعاهدة قبل موعد نفاذها.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدف تسعى إليه جميع الدول العربية، إلا أن هذا الهدف تواجهه عوائق تتمثل في رفض إسرائيل التجاوب مع رغبات دول المنطقة والمجتمع الدولي. كما أنها ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا فإن وفد بلادي يطالب المجتمع الدولي بمواصلة الضغط على إسرائيل حتى تستجيب لرغبة المجتمع الدولي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتجنيب المنطقة مخاطر محدقة تهدد أمنها وسلامتها.

إن وفد بلادي لا يكتفي بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، بل يدعو إلى نزع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية وغيرها مما يساهم في نزع فتيل التوتر

وعدم الاستقرار في هذا الجزء الهام والحيوي من العالم، الذي عانى لفترات طويلة نزاعات عديدة ووحشية، كان آخرها الغزو العراقي الغاشم للكويت، وتهديده المستمر لجيرانه باستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي سبق أن استخدمها ضد شعبه في شمال العراق.

واسمحوا لي أن أشيد في هذا الخصوص بجهود اللجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وعلى وجه الخصوص رئيس اللجنة السفير ريتشارد بتلر، تلك الجهود التي تضع حجر الأساس لأمن واستقرار منطقة الخليج، وتضمن حق شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام حقيقيين.

السيدة ساند - تريغو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أذكر أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يشاطرنا مشاطرة كاملة وجهات النظر الواردة في هذا البيان.

ولم يحدث إلا نادرا، بل ربما لم يحدث أبدا، أن نفذ قرار للجمعية العامة بمثل السرعة والتصميم اللذين نفذ بهما القرار ٤٥/٥١ (قاف) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الذي طالب بإبرام اتفاق دولي جديد يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولجنة الصليب الأحمر الدولية ترحب بالمعاهدة الدولية الجديدة التي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي في أوسلو في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وتؤيدها تأييدا تاما. فبعد أقل من سنة من مطالبة الجمعية بإبرام هذه المعاهدة، ستدعى الدول الأعضاء للتوقيع في أوتاوا في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر على صك قانوني ملزم يحرم الألغام الأرضية المضادة للأفراد. هذا الإنجاز الضخم للدول والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية يبين أن المجتمع الدولي يمكن أن يتخذ إجراء حاسما لصالح الإنسانية.

وفي هذا الصدد نود أن نهنئ بحرارة الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ومنسقة الحملة، السيدة جودي وليامز، لحصولها على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧.

واعتماد قاعدة دولية جديدة تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد يشكل مناسبة تاريخية ليس فقط بسبب السرعة التي تم بها وضع هذه القاعدة ولكن أيضا لأن هذه هي المرة الأولى التي يحظر ويسحب فيها سلاح تستخدمه القوات المسلحة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، مراعاة لما يترتب عليه من عواقب إنسانية مروعة.

وترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بصفة خاصة بالطبيعة المطلقة التي لا لبس فيها للمعاهدة الجديدة التي تحظر استعمال واستحداث وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نلتزم التزاما كاملا بالعمل على أن يكون التقيد بهذه القاعدة عالميا وعلى أن تنفذ في أقصر وقت ممكن. ونحن مقتنعون بأن القاعدة الصريحة التي تتضمنها معاهدة أوتاوا هي الأساس الذي تنبني عليه مصداقيتها الأخلاقية والسياسية، وإنها ستسهل اكتسابها صفة العالمية حتى وإن وجد البعض صعوبة في قبول هذه القاعدة في الحال.

ومثلما هو شأن صكوك أخرى من صكوك القانون الإنساني الدولي وقانون تحديد الأسلحة، سيتحقق لهذا الصك الطابع العالمي نتيجة عملية تاريخية. والعنصران الأساسيان في هذه العملية هما الاستبشاع العام لاستخدام السلاح المعين، وإظهار الدول الدائب للإرادة السياسية اللازمة للعمل على ضمان التقيد بهذه القاعدة واحترامها.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية تناشد جميع الدول أن توقع معاهدة أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر وأن تجعل من التصديق على هذا الصك إحدى أولوياتها الإنسانية العليا لعام ١٩٩٨ وما بعده. وهي تشجع الحكومات على أن تعلن عند التوقيع أنها وفقا للمادة ١٨ ستطبق مؤقتا الالتزامات الأساسية الواردة في المادة ١ حتى من قبل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ونأمل أن تعمد حتى الدول غير القادرة على التوقيع على هذه المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر إلى إجراء التعديلات العسكرية والسياسية اللازمة توطئة للتوقيع على الاتفاقية و/أو الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن.

والتوقيع على معاهدة أوتاوا سيكون مجرد نقطة البداية في إنهاء الأزمات الإنسانية العالمية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ذلك أننا شرعنا مجرد شروع لا أكثر في تبادل الآثار الإنسانية والسياسية لآفة الألغام الأرضية. فمن سيشوهون في المستقبل من جراء الألغام التي لم تتم إزالتها بعد، لن يجدوا عزاء كبيرا في أن يقال لهم إنكم ضحايا سلاح غير مشروع. وطفل اليوم المبتور الأطراف، الذي كثيرا ما يكون فاقد الأمل في

الحصول على أطراف صناعية، لن يجد سلوانا يذكر في وجود الحظر الشامل. لذلك نحث جميع الحكومات على تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع ببرامج طويلة الأجل للتوعية بالألغام ولإزالة الألغام ولرعاية وإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى العمل الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية وتقوم به جمعيات كثيرة من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كل في بلدها، لتوفير العناية الطارئة والمساعدة الطبية والتأهيلية لضحايا الألغام.

وبينما نتحرك صوب القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تشجع لجنة الصليب الأحمر الدولية الدول على تقوية القواعد الدنيا الخاصة بهذا السلاح وذلك بالإسراع ببدء نفاذ البروتوكول الثاني لاتفاقية ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بصيغته المعدلة في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٦. وحتى بالنسبة للدول التي ستنضم إلى معاهدة أوتاوا فإن صيرورتها أطرافا كذلك في البروتوكول الثاني للمعاهدة أمر سيحقق مزايا هامة. فأولا، إن القواعد وأشكال الحماية الإنسانية الواردة في البروتوكول الثاني فيما يتعلق بالفخاخ المتفجرة والألغام المضادة للعربات وغيرها من الأجهزة ستطبق سواء في النزاعات المسلحة الداخلية أو في النزاعات بين الدول الأطراف. ثانيا، اذا شاركت دولة طرف في معاهدة أوتاوا في نزاع مسلح مع دولة أخرى ملتزمة فقط بالبروتوكول الثاني بصيغته المعدلة لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة معينة، فإن هذه الدولة الأخيرة ستكون ملزمة بتطبيق القواعد الدنيا وأشكال الحماية الإنسانية. وستتحمل على وجه التحديد مسؤولية قانونية صريحة عن إزالة الألغام والفخاخ المتفجرة وغير ذلك من الأجهزة بعد انتهاء الأعمال العدائية. ثالثا إن الأطراف في البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أسلحة معينة سيكون لها الحق في المشاركة في الاجتماعات السنوية للدول الأطراف وفي المؤتمرات الاستعراضية المقبلة التي سينظر فيها أمر زيادة تطوير الاتفاقية في المستقبل.

ومع انضمام الدول إلى الصيغة المعدلة للبروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أسلحة معينة يجدر بها أن تنضم أيضا إلى البروتوكول الرابع بشأن حظر استعمال ونقل أسلحة اللازر التي تسبب العمى، وبذلك يتسنى دخول هذه القاعدة الهامة من قواعد القانون الإنساني الدولي حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. أما الدول غير الأطراف فإنه يجدر بها أن تنضم إلى البروتوكولات الأربعة كلها.

ترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في هذا العام، كما ترحب بإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي للإشراف على تنفيذ الاتفاقية. ونحن نثني على جميع الحكومات التي أقامت بجهودها التي لا تكل في التفاوض طول ما يزيد على ٢٠ سنة، هذا الحصن المنيع في وجه الرجوع إلى أهوال الحرب الكيميائية في ساحة القتال. هذه الاتفاقية تشكل تعزيزا كبيرا لقاعدة راسخة منذ زمن طويل في القانون الإنساني الدولي هي القاعدة التي تمنع استخدام السم في الحروب. ونحث الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تفعل ذلك. وستكون هذه مناسبة طيبة كذلك لقيام الدول التي تمسكت بتحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بسحب هذه التحفظات.

ولا تقل إلحاحا الحاجة القائمة إلى تزويد اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ بنظام خاص لرصد الامتثال. ونأمل أن تستمر الجهود التي تبذل الآن لوضع مثل هذا النظام بهمة أكبر كثيرا مما تجلى حتى الآن، وأن يعقد مؤتمر خاص للدول الأطراف قبل موعد المؤتمر الاستعراضي المقبل بفترة ملحوظة، وذلك لاعتماد التدابير المطلوبة. واتساقا مع الالتزامات الأساسية الواردة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإننا نطالب جميع الحكومات بممارسة رقابة صارمة في ميادين علم الأحياء المجهري، والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية حتى تتأكد من أن التطورات السريعة التي تجري في الوقت الراهن سوف تستخدم لخدمة البشرية ولن تستخدم ضدها.

وقد شهدنا هذا العام نجاحات هامة ببدء التشغيل الكامل لآلية تستهدف القضاء الدائم على وسائل الحرب الكيميائية. وها نحن نشهد كذلك سلاحا سبب معاناة لا توصف للسكان المدنيين وقد أصبح على وشك التحريم والإزالة من ترسانات الأمم. ومع ذلك فإن إمكانية استحداث أسلحة عشوائية بغيضة للغاية في العقود المقبلة ستظل تفوق قدرة الإنسانية على الاستجابة السريعة. ولهذا السبب تتحمل الدول التزاما خاصا في إطار المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، يفرض عليها أن تبت في أمر الأسلحة قيد الاستحداث وما إذا كانت ذات طبيعة تستوجب حظرها في بعض أو كل الظروف، بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي.

ونعتقد أنه كان من المستطاع أن نتفادى قدرا كبيرا من المعاناة التي شهدناها نتيجة لاستخدام أسلحة أصبحت محظورة الآن، فضلا عن تفادي التكاليف المرتبطة بالقضاء على تلك الأسلحة، لو أن معايير القانون الإنساني الدولي قد روعيت بمزيد من الأمانة قبل استحداث تلك الأسلحة ووزعها. وفي عصر يشهد أوجه تقدم تكنولوجي سريع، ننادي بأن يؤخذ بأقصى قدر من الجدية الالتزام القائم بدراسة ما لاستخدامات جميع الأسلحة الجديدة، بما في ذلك الأسلحة التي يفترض أنها "غير فتاكة"، من آثار من زاوية القانون الإنساني. وهذا يعني أنه لا بد من دراسة الأسلحة المحتملة الاستحداث ليس فقط في ضوء قانون المعاهدات الذي ينطبق على أسلحة محددة بالاسم، بل أيضا في ضوء القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي التي تحظر استخدام الأسلحة التي تكون بحكم طبيعتها عشوائية الأثر أو مسببة لأضرار زائدة أو لمعاناة لا لزوم لها. وستواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من ناحيتها متابعة هذه التطورات بما يتمشى مع ولايتها المتمثلة في تعزيز القانون الإنساني الدولي وتطويره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلي الدول الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد العنبكي (العراق): لقد شوه ممثل إسرائيل الحقائق بشأن تنفيذ بلدي للالتزامات المفروضة عليه بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وبهذا الصدد، أود أن أوضح الحقائق التالية: لقد نفذ العراق التزاماته الجوهرية الواردة في القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وقد أشار تقرير رئيس اللجنة الخاصة S/1997/774 المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية S/1997/779 المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ذلك. فقد ذكر رئيس اللجنة الخاصة في الفقرة ١٤٧ من تقريره الآتي:

"ينبغي الاعتراف بأن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة قد حققت إنجازات هامة في مجال نزع السلاح وأنها قد بدأت بداية طيبة في مجال الرصد".

وفي الفقرة ١٤٨ من التقرير نفسه ذكر رئيس اللجنة الخاصة ما يلي:

"ويسجل هذا التقرير التقدم المحرز في عدد من المجالات الهامة، ويعرب الرئيس التنفيذي عن الأمل في أن يعترف المجلس بذلك، وبصفة خاصة أن يعترف العراق بذلك أيضا. وأمثلة التعاون الذي تحقق عن طريق، على سبيل المثال، التطبيق الجاد لأهداف برنامج عمل تموز/يوليه ١٩٩٧ قد آتت ثمارها. ويحدو اللجنة الأمل في أن يشجع هذا على تحقيق المزيد من التعاون".

كما جاء الاعتراف بتنفيذ العراق لالتزاماته في الفقرة ٧٧ من تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث قال:

"ورغم افتقاد بعض الأدلة الوثائقية واستمرار وجود بعض الثغرات في المعلومات المتوفرة، فإن من الممكن قول ما يلي بشأن البرنامج النووي السري للعراق:

"لا توجد أية مؤشرات على أن العراق قد نجح في محاولته إنتاج أسلحة نووية. ويعتبر إيضاح العراق للتقدم الذي أحرزه نحو وضع الصيغة النهائية لتصميم عملي لأسلحته النووية متفقا مع ما تبينه وثائق البرنامج المتاحة بخصوص الموارد والنطاق الزمني".

وإذا كان مندوب إسرائيل يتباكى على أمن المنطقة ونزع السلاح فيها فماذا يقول عن امتلاك بلاده للمئات من القنابل الذرية، ومخزون هائل من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ بعيدة المدى؟ وماذا يقول عن رفض بلاده الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ وبرغم من أن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي دعاه مجلس الأمن بقراره ٤٨٧ (١٩٨١) إلى إخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تنفذ إسرائيل هذا القرار ولا غيره من القرارات الدولية للتخلي عن خيارها النووي. إضافة إلى ذلك، تستمر إسرائيل في سياستها التوسعية في الأراضي العربية المحتلة بما يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين والإقليميين.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أثار ممثل إسرائيل بعض الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة ضد بلدي، وهي ادعاءات أرفضها رفضا قاطعا. وأعتقد أن نوايا إسرائيل من إثارة مثل هذه الادعاءات واضحة تماما لجميع أعضاء المجتمع الدولي. فهي تحاول صرف أنظار المجتمع الدولي عن الخطر النووي الإسرائيلي الذي يهدد المنطقة وعن سياساتها العسكرية باختلاق بعض القصص

التي لا أساس لها من الصحة. ومن سخريات القدر أن نستمع إلى بعض الادعاءات من شخص لم تصدق حكومته على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو تقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد قامت إيران من جانبها بالتصديق على معاهدة عدم الانتشار وأتاحت أنشطتها للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعتقد أن إسرائيل بدلا من أن تثير إدعاءات غير واردة ولا أساس لها من الصحة، عليها أن تعالج دواعي القلق القائمة لدى المجتمع الدولي من جراء اقتنائها لأسلحة الدمار الشامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠